



نظرية التبعية وأهميتها في فحص العلاقة ما بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط

الحالات: ايران، السعودية، العراق

Dependency Theory and its Relevance to Relations between the US  
and the Middle East: The Cases of Iran, Saudi Arabia and Iraq



نظرية التبعية وأهميتها في فحص العلاقة ما بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط

الحالات: ايران، السعودية، العراق

## Dependency Theory and its Relevance to Relations between the US and the Middle East: The Cases of Iran, Saudi Arabia and Iraq

الباحثة: روان رجا جاد قحاز

تاريخ مناقشة الرسالة:

المشرف: د. روجر هيوك

أعضاء لجنة المناقشة: د. سمير عوض، د. ياسر العموري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلاقات الدولية من كلية الدراسات العليا

في جامعة بيرزيت، فلسطين.



الباحثة: روان رجا جاد قحاز

نظرية التبعية وأهميتها في فحص العلاقة ما بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط

الحالات: ايران، السعودية، العراق

Dependency Theory and its Relevance to Relations between the US  
and the Middle East: The Cases of Iran, Saudi Arabia and Iraq

تاريخ المناقشة:

د. روجر هيوك:

د. سمير عوض:

د. ياسر العموري:

تمنيت لو كنت معي عندما انهيت رسالتي ... تمنيت أن تقرأها واس  
تقع  
لملاحظاتك البناءة .. اشتقت اليك والى كلامك لكن ليس بيدي حيلة ولا أستطيع  
أن أغير القدر... غبت لكنك لا زلت حيا في وجداني .. أبي الحبيب أهدي  
روحك هذا العمل المتواضع

صبرت على انشغالي في اعداد رسالتي وقدمت كل الدعم المغلف بالحنان  
والحب ... أشكرك من اعماق قلبي الذي ينبض بحبك زوجي الغالي ... اما  
طفلي يارين فلك بهذا العمل كما لي ... كنت معي فيه مرحلة مرحلة منذ  
بداياته ..كبرت في أحشائي يوما بعد يوم بينما كانت فصول الرسالة تُعد ..  
واكمل عملي قبل ولادتك بشهر .. ولو كنت تتكلمين لجعلتك تناقشها مكاني ..  
شكرا لكم أحبائي نبيل ويارين

## الفهرس

ملخص الدراسة باللغة العربية

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

المقدمة: (أهداف الدراسة وأهميتها)

### الفصل الأول:

1	مراجعة الدراسات السابقة
4	الإطار النظري
10	النظرية الاعتمادية والماركسية
11	دول شبه الأطراف
13	إشكالية البحث
13	الفرضية الرئيسية
14	المنهجية

### الفصل الثاني

16	نفت الشرق الأوسط
16	أهمية النفط
17	أهمية الخليج للولايات المتحدة

### الفصل الثالث:

23	العربية السعودية
24	كيفية تحول العربية السعودية من محمية بريطانية إلى محمية أمريكية
25	نشوء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"

- 26 قطع إمدادات النفط عام 1973-1974 عن الولايات المتحدة وهولندا
- 30 الموقف الأمريكي بعد قطع إمدادات النفط عام 1973
- 32 هواجس الأمن في العربية السعودية
- 35 نقطة التحول في غزو العراق للكويت

## الفصل الرابع

- 38 **العراق**
- 39 المراحل التاريخية للعلاقة الأمريكية - العراقية
- 41 أهمية العراق للولايات المتحدة
- 42 المخطط الأمريكي للإطاحة بالنظام العراقي
- 44 الأسباب الأمريكية لشن حربها ضد العراق
- 46 نتائج الحرب الأمريكية على العراق

## الفصل الخامس

- 49 **ايران**
- 50 قصة الانقلاب على حكومة محمد مصدق
- 55 سياسة الاحتواء المزدوج بعد انتهاء الحرب الباردة

- 62 **الاستنتاجات**

## المخلص:

أرادت الباحثة طرح قضية التنوع في طريقة تعامل الولايات المتحدة مع ثلاث دول شرق أوسطية هي العربية السعودية والعراق وإيران. وكان منطلق التحليل من النظرية الاعتمادية التي تقسم العالم إلى دول تقع في المركز وأخرى تقع في الأطراف. وتتمتع دول المركز بالقوة الاقتصادية والعسكرية أما دول الأطراف فهي الدول الأقل تطورا والتي تعاني من تبعية بنسب متفاوتة اتجاه دول المركز. ولكن المثير للاهتمام والذي ساعد أكثر في الخوض بتنوع علاقة الولايات المتحدة بالدول الثلاث هو الإضافة التي أدخلها وولرشتاين على النظرية الاعتمادية بحيث وضع فئة ثالثة من الدول وأطلق عليها الدول شبه الأطراف. وضع دول شبه الأطراف الاقتصادي والعسكري أفضل من الدول الأطراف وفي ذات الوقت ضعيف بمقارنته مع دول المركز. وهذه الإضافة ساهمت كثيرا في فهم سبب تنوع تعامل الولايات المتحدة مع كل من إيران والعراق والسعودية. فالولايات المتحدة الأمريكية تريد الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط التي أهمها يتمثل بالنفط. لذلك ترى صعود أي قوة من الأطراف إلى شبه الأطراف تهديد لمصالحها. عندما حاول العراق الانتقال إلى شبه الأطراف قامت باستخدام القوة العسكرية وأضعفته. أما العربية السعودية فهي لا تحاول بشكل جدي الانتقال إلى مكانة أعلى من الدول الأطراف، أموالها مستثمرة داخل الولايات المتحدة واقتصادها الداخلي غير قوي، أما الأسلحة التي تقوم بشرائها بمبالغ طائلة من الولايات المتحدة يعجز السعوديون عن التحكم بها نتيجة سيطرة الجنود الأمريكيون عليها فهم يتواجدون في قواعد عسكرية مقامة على أرض السعودية. تلك الأمور بجانب النفط جعلت الولايات المتحدة تعقد تحالفا تغلبه الهيمنة الأمريكية على العربية السعودية. وما بين التحالف وتوجيه ضربة عسكرية قاصمة يبقى الحال في وضع التردد مع إيران. إيران تسعى للوصول إلى منزلة أعلى ولكن الولايات المتحدة لم تحسم أمرها بعد في طريقة التعامل مع إيران. هذه الرسالة تدخل في تفاصيل تلك العلاقات ومن خلال منظور الاعتمادية التي تفسر التنوع في تعامل الولايات المتحدة مع تلك الدول النفطية الثلاث.



## Abstract:

The researcher's goal was to present a picture of the variety of responses on the part of the United States towards the policies of others, through the case studies of three Middle Eastern countries: Saudi Arabia, Iraq and Iran. The theoretical framework is that of dependency theory, which divides the world into two categories, the center and the periphery. Countries of the global center possess the attributes of economic and military power, whereas those of the periphery, since they are less developed, lack these qualities and are thus placed in a relationship of dependence with the center. In this study, an additional category has been culled from a reading of Immanuel Wallerstein's work, that of the semi-periphery. Countries of the semi-periphery are situated on the continuum between periphery and center, having more of the key economic and military attributes of the former, and less than the latter. This nuanced and more intricate model of dependency theory makes it possible to analyse the differentiated policy of the United States towards the three countries under study. It has acted in the conviction that its strategic interests are best preserved by minimizing the number of actors present in the semi-periphery, and has therefore done what it could to guarantee their continued peripheral status. Given that the key strategic asset of the Middle Eastern region is oil, it is even more essential from the point of view of the US to prevent the ascension of any given actor to semi-peripheral status. To this end, it employed military force against Iraq, precisely because the latter was making a sustained attempt to move from peripheral to semi-peripheral status. Because Saudi Arabia has never made such an attempt, because its investments in the United States are so important, and because of the reinforced presence of US troops in the Arabian Peninsula, a military move against Saudi Arabia is unnecessary. Indeed, Saudi Arabia remains a sure ally of the United States. The case of Iran lies somewhere between the two previously mentioned, that is to say, between the certainty of a military strike based on the attempted move to semi-peripheral status, and the certainty of alliance based on respect for continued peripheral status. Despite Iran's move towards semi-peripheral status, the United States is hesitant regarding the necessary response. The thesis presents a detailed analysis of the cases at hand, in the context of dependency theory and the broadened and more nuanced vision of the periphery.

## المقدمة:

اعتمادا على النظرية الاعتمادية يمكن تقسيم العالم من حيث القوة الاقتصادية والسياسية إلى مجموعات؛ دول عظمى وأخرى متوسطة وصغرى. ونجد أن العلاقات تتسم بالتعقيد في تعامل تلك الدول مع بعضها البعض، على وجه الخصوص طبيعة العلاقات التي تربط الدول العظمى بالدول المتوسطة والصغرى. ولا تقتصر تلك العلاقات على نمط واحد مباشر من التعامل، فنجد أن هناك تنوع في تعامل الدول الكبرى مع باقي الدول، ويأتي هذا التنوع ما بين التعامل بقسوة شديدة مع بعض الدول وبأكثر دبلوماسية مع دول أخرى. فالولايات المتحدة تتعامل بشكل مختلف مع الدول. نجدها أحيانا تتعامل بقسوة شديدة كحال فيتنام عام 1963؛ ومع دول أخرى بأكثر دبلوماسية مثل كوريا الشمالية.

النظريات التقليدية مثل الواقعية والليبرالية والبنائية لا يقدموا أجوبة منطقية أو مقنعة لتساؤل هام؛ تساؤل يدور حول ماهية المتغيرات التي تلعب دورا في تعامل الولايات المتحدة مع بعض الدول وكذلك في تعامل تلك الدول مع الولايات المتحدة. فهذه الرسالة ناتجة عن هذا النوع من الطرح النظري. وقرر الباحث بعد متابعة هذه الفكرة والإشكالية اختيار ممثلين دوليين صغار-متوسطين، تعاملت معهم الولايات المتحدة بشكل مختلف. فنجد الصرامة والقسوة الكاملة كالحال مع العراق؛ أو المرونة الكاملة كالحال مع العربية السعودية؛ أو التردد ما بين التهديد باستخدام القوة أو الدبلوماسية في حالة إيران. فهذه الدول الثلاثة يجمعها موقعها في الشرق الأوسط، والاهم من ذلك امتلاكها للنفط. عوامل مشتركة بين تلك الدول لكن المختلف هو تعامل الولايات المتحدة معها.

## أهمية الدراسة:

تركز هذه الدراسة على جانب يتعلق في طبيعة علاقة الولايات المتحدة تجاه ثلاث دول هامة في منطقة الشرق الأوسط (إيران والعربية السعودية والعراق) بتحليل لم يُطرح من قبل. وهي فكرة تقسيم العالم إلى دول قوية ومتطورة وأخرى تابعة مع وجود مجموعة ثالثة تحاول تخطي المكانة التابعة لتكون خطوتها اللاحقة الوصول إلى درجة أعلى من التطور، أي الوصول إلى المركز حيث توجد الدول القوية والمتطورة. فنطرح هذه الرسالة الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع كل دولة من الدول الثلاث. تختلف الوسائل لكن الأهداف تبقى واحدة. وبهذا تكون الرسالة قد قدمت منظور موجود منذ زمن في النظرية الاعتمادية ولكن لم يتم تطويره أو تطبيقه على الحالات الدراسية هذه.

## أهداف الدراسة:

هو تفسير وفهم ما حدث بعد انتهاء الحرب الباردة. وتقديم صورة واضحة لعلاقة الولايات المتحدة بكل من العربية السعودية والعراق وإيران. مع الخوض في الأسباب والعوامل التي أدت إلى تلك العلاقة. والتركيز على عامل النفط كمحرك ودافع قوي في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام؛ واتجاه تلك الدول بشكل خاص. وإعادة إحياء نظرية؛ هي النظرية الاعتمادية التي قسمت العالم إلى دول متطورة وقوية وأطلقت على المنزلة التي تتمتع بها تلك الدول عالميا بالمركز، والدول المتبقية الأقل تطورا وضعتها في منزلة الهامش كدول تابعة. وتبقى الدول التي تقع بين تلك المجموعتين والتي تحدثت عنها نظرية مُكملة للنظرية الاعتمادية هي نظرية ولرشتاين لشبه الأطراف. فيكون من الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هو إعادة إحياء هذه النظرية وطرحها من زوايا جديدة.

## الفصل الأول

### مراجعة الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة زوايا مختلفة لعلاقات دول شرق أوسطية مع الولايات المتحدة من خلال تطبيق النظرية الاعتمادية. والدول هي العربية السعودية والعراق وإيران. كان لا بد من الاطلاع على مصادر تتحدث عن تلك العلاقة ولكن بشكل أساسي تتحدث عن النظرية الاعتمادية التي بُنيت الدراسة على أسسها وبالتأكيد التركيز على القراءات المتعلقة بشبه الأطراف. المصادر العربية التي تتحدث عن هذه النظرية قليلة جدا. أما المصادر الأجنبية فكانت متوفرة ولكنها قديمة، ولا تعالج دراستي وإنما تصلح لأن تكون مفاتيح للدراسة للاستناد عليها. ومن أهم الكتب التي قدمت خلفية تاريخية عن النظرية الاعتمادية وأهم الأفكار التي طرحتها هو كتاب آن تيرولت

"Dependency Theory and the return of high politics"، قدم هذا الكتاب شرحا لتفسير

العلاقات بين الدول من منظور "الاعتمادية". ساعد على الانطلاق من هذه المبادئ والبناء عليها. كتاب آن تيرولت قدم التقسيم العالمي الثنائي للنظرية الاعتمادية. العالم ينقسم إلى جزأين دول تقع في المركز وهي الدول المتطورة ودول تقع في الأطراف وهي الدول الأقل تطورا بنسب متفاوتة. وكانت الدراسة تحتاج إلى تقسيم امانويل ولورشناين الثلاثي، الذي قام بتطبيق فكرة الدول شبه الأطراف كمجموعة ثالثة. فكان كتاب شيز دن و توماس هول من أهم الكتب التي قدمت فكرة ولورشناين بشكل متكامل وجعلت الدراسة تتطرق من أرضية واضحة الأسس وان كانت الفكرة ينقصها التجديد. وعنوان هذا الكتاب هو

"Rise and Demise: Comparing world systems".

النظرية الاعتمادية تتحدث عن تبعية الدول الأطراف إلى دول المركز رغم امتلاك بعض دول الأطراف مواد أولية استغلالها بشكل جيد يدعم صعود تلك الدول نحو الدول شبه الأطراف وقد يتم الانتقال من بعدها إلى المركز. والمادة الأولية التي ركزت عليها الدراسة هي النفط. فكان لا بد من قراءة المراجع المتعددة التي تتحدث عن النفط في الشرق الأوسط بشكل عام، ومميزات نفط العراق والعربية السعودية وإيران بشكل

خاص. المعرفة التاريخية لاكتشاف النفط وبدايات التبعية للولايات المتحدة أغنت الدراسة بمعلومات بناءة، أدت إلى اكتمال صورة الهيمنة الأمريكية منذ انطلاقتها وفهم التطورات التي لحقتها. ومن أهم الكتب التي قدمت معلومات شاملة هو كتاب حافظ برجاس "الصراع الدولي على النفط العربي". فهناك تفسيرات قدمها برجاس لم أتفق معها لمنطلقاتها الغير موضوعية لذلك ركزت على الجانب التاريخي الذي بحثت عنه في عدة مراجع أخرى واستفدت بشكل كبير من التسلسل التاريخي الدقيق للأحداث.

القراءات المختلفة جعلت المعلومات متكاملة حول النظرية الاعتمادية وشبه الأطراف وعامل النفط الذي يفسر العلاقة ما بين الولايات المتحدة والدول الثلاث التي ركزت عليها الدراسة. تخصصت القراءات من المصادر العربية والانجليزية المختلفة بكل فصل على حدة. هناك كتابات عديدة ومن زوايا مختلفة، جندت الدراسة المعلومات التي وردت في تلك الكتابات في سبيل دعم التوجه والطرح الذي انطلقت منه وأرادت إثباته من خلال فصولها. فالفصل الخاص بالعربية السعودية ركز على العوامل التي تبرز الهيمنة الأمريكية على القرار السعودي والعوامل والأسباب التي أدت إلى ذلك. كان كتاب مضاوي الرشيد "تاريخ العربية السعودية بين القديم والجديد" فعالاً في نقل صورة واضحة للعائلة المالكة والمجتمع السعودي؛ ساعدت على فهم وتفسير أسباب التبعية السعودية للقرار الأمريكي رغم ما تملكه من كميات هائلة من النفط. وكذلك كتاب سليمان قناوى "البترول وأمريكا مغامرة المال والسياسة" كان من الكتب التي أغنت هذا الفصل بمعلومات ساعدت على البناء عليها وفهم سياسات الجانب الآخر من اللعبة وهو الجانب الأمريكي. هذا الفهم ساهم في تجميع الخيوط معا وعرضها من خلال منظور النظرية الاعتمادية.

موضوع العراق كبير وشائك، حاولت الدراسة عدم الخوض في التفاصيل وإنما نقل صورة شاملة توصل فكرة هذا الجزء من الرسالة. فمن أهم الكتب التي قدمت خلفية للحالة العراقية وقت اكتشاف النفط هو كتاب أنتوني سامبسون "الشقيقات السبع". بيّن لنا عمل شركات النفط الانجليزية والأمريكية في منطقة الخليج وكيفية التحول من السيطرة الانجليزية إلى الأمريكية. وكان لهذا الكتاب مساهمات في أغلب فصول الدراسة.

وساعد كتاب جريجوري الثالث "السياسة الأمريكية اتجاه العراق" في فهم السياسة الأمريكية في مراحلها المختلفة لمعرفة التطورات التي جرت عليها، والأسباب التي جعلتها تتغير من حليف مؤقت إلى عدو دائم بعد اجتياح العراق للكويت. نقل جريجوري الأفكار الأمريكية التي ساعدت الرسالة في تفسير تلك العلاقة. وأخيراً من القراءات الهامة التي قدمت دلائل على عدم صدق المزاعم الأمريكية في أسباب شن الحرب على العراق هي للكاتب شير كريستوفر "عشر أكاذيب مُريعة قيلت لنا عن العراق".

ويعتبر الملف الإيراني من الملفات الساخنة الآنية، يتم الحديث عنه بشكل متواصل. تتركز الكتابات في فترات زمنية مختلفة تبعاً للزمن الذي كُتبت فيه القراءة؛ أو الفترة الزمنية التي أراد أن يغطيها الكاتب. وبعد القراءات العديدة حول هذا الموضوع تم وضع المعلومات المستقاة وعرضها في السياق المطلوب لهذه الدراسة ضمن فترات زمنية متسلسلة لتصل الفكرة بشكل سلس. فقدم كتاب طلال عتريسي "الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية" المراحل الأولى من العلاقة الأمريكية بطهران منذ فكرة تأميم النفط وقلب حكومة محمد مصدق وانعكاس هذا الحدث على الشعب الإيراني ومن هنا استطاعت الدراسة الانطلاق لتفسير التطورات التي حدثت بعد ذلك بين الولايات المتحدة وإيران. ومن الكتب المفيدة كذلك لفهم المراحل المتقدمة من العلاقة الأمريكية بإيران هو كتاب عثمان كامل "المواجهة الأمريكية المحتملة اتجاه إيران والدور الجديد للعراق"، يتحدث عن فترة جديد نسبياً، بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق وانعكاس ذلك على إيران. ويدعم الكاتب فكرة التوجه العسكري للولايات المتحدة في معالجة المسألة الإيرانية. والمستجدات الجديدة والساخنة تم الحصول عليها من المواقع الإلكترونية التي تتسم بالمصداقية الصحفية. كموقع البي بي سي الإخباري. فلا يزال حالة التردد الأمريكية بالشأن الإيراني ما بين سلوك الدبلوماسية والضغط على مجلس الأمن لإصدار عقوبات ضد إيران من جهة، وما بين الحل الآخر العسكري. فكان لا بد من متابعة الأخبار الأمريكية الإيرانية ومختلف التصريحات لعرض هذا التردد بشكل يستند إلى حقائق ووقائع.

لم يوجد بين جميع القراءات، سواء باللغة العربية أو الانجليزية، ما يطرح فكرة هذه الدراسة أو يعالجها. وإنما تم الاستفادة منها كمعلومات ووقائع وحقائق ساهمت في دعم الدراسة للاستناد عليها. وبهذا تكون الدراسة قد قدمت بحثاً جديداً.

## الإطار النظري:

النظريات في العلوم السياسية تقوم بدور تفسيري للعلاقات التي تربط الدول بعضها البعض. وكل نظرية وَجَدت مدخل وعوامل مؤثرة فسرت من خلالها تلك العلاقات. وتتمتع تلك النظريات بتأكيداتها واهتمامها على عنصر أو عامل دون الآخر في التفسير. فنرى (بشكل موجز جداً) بأن المدرسة الواقعية قد ركزت على القوة بشكل أساسي؛ والنظرية الليبرالية ركزت على العنصر الاقتصادي كما ترى العالم كامتداد للسوق. ونجد ان كلا من النظرية الواقعية والليبرالية لم تطرح فكرة الدول شبه الأطراف التي سيتم الحديث عنها لاحقاً، كما تناولت هاتان النظريتان العلاقات بين الدول من خلال التركيز على عنصر واحد في التفسير مع البقاء في مداره. وجدت في النظرية الاعتمادية التفسير الأفضل والأشمل للعلاقات ما بين الدول ضمن تقسيم يأخذ بعين الاعتبار عناصر القوة والاقتصاد معاً. قدمت النظرية الاعتمادية صورة شاملة مُنطلقة من مفهوم أوسع ويوضح العلاقات بطريقة أدق من خلال مفهومي الهيمنة والتبعية كما تقدم العوامل التي تمكنا من تفسير اختلاف تعامل الولايات المتحدة مع الدول الثلاث الشرق أوسطية والتي يجمعها امتلاكها للنفط. وهناك شرعية متعارف عليها في أنماط وأشكال العلاقات بين الدول النامية والدول المتطورة، وتؤخذ عادة من منظور المحللين وصناع القرار والمؤثرين فيه في الدول المتطورة وخص بالذكر هنا الولايات المتحدة الأمريكية. يشدد المحللون الأمريكيون على النظرية الواقعية في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية لانسجامها مع وجهات نظرهم. فتم البحث عن نظرية لديها القدرة الكبيرة على ذلك. نظرية تأخذ المنظور من داخل دول العالم الثالث ليطبق على الشرق الأوسط. فكانت النظرية الاعتمادية هي النظرية التي تشرح وتقدم الوضع القائم في الشرق الأوسط خصوصاً في الدول المنتجة للنفط من خلال العلاقة الأمريكية معها.

وضعت النظرية الاعتمادية أواخر الخمسينيات من القرن الماضي على يد باول بريبيش مدير البعثة الاقتصادية للأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية وطاقمه؛ فقد تفاجئوا من حقيقة أن نمو الاقتصاد في الدول الصناعية المتطورة لا يؤدي بالضرورة إلى نموه في الدول الفقيرة بل يؤدي عادة إلى مشاكل اقتصادية كبيرة.<sup>(1)</sup>

وفسر بريبيش نظريته بأن الدول الفقيرة تصدر المواد الأساسية للدول الغنية، وتقوم الدول الغنية بدورها بإنتاج وتصنيع هذه المواد وبيعها من جديد إلى الدول الفقيرة لكن بسعر أعلى بكثير من سعر المواد الأولية، فلا تحصل الدول الفقيرة على أموال كافية تمكنها من سد ثمن المواد المستوردة من الدول الغنية. وأضاف بريبيش أن أمريكا اللاتينية جاءت ضمن الدول الفقيرة في النظام الاقتصادي العالمي نتيجة لإنتاج المواد الخام والطعام للدول الصناعية العظمى دون أن يكون هناك لها مكان بين الدول الصناعية الجديدة. وقام بريبيش بتقديم حلول لأمريكا اللاتينية للخروج من الوضع الذي وجدت فيه. ويكمن الحل في مباشرة الدول الفقيرة بوضع برامج خاصة بها بديلة عن الاستيراد من الخارج لكي تعتمد على نفسها وبالتالي لا تتباع البضائع التي تنتجها الدول الغنية. ولكن هناك ثلاث قضايا جعلت هذا الطرح صعبا، أولها أن الأسواق الداخلية للدول الفقيرة ليست كافية لتصل إلى الدرجة التي تتمتع بها الدول الغنية في الإبقاء على أسعار منخفضة؛ وثانيها ترتبط بالوضع السياسي للدول الفقيرة إن كان يسمح بذلك. وأخرها تتعلق بمدى سيطرة الدول الفقيرة على مواردها الأولية.

هناك مصادر أخرى تنسب النظرية الاعتمادية إلى باول باران الذي يقول بأن الدول النامية المتخصصة بإنتاج نوع واحد للتصدير، تكون مواردها المالية والاقتصادية مسيطر عليها من قبل النخبة المحلية فيها ومن الاقتصاد العالمي<sup>(2)</sup>. وبغض النظر عن من توصل أولا إلى النظرية الاعتمادية، سنرى كيف يُطبق هذان الطرحان على دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط والمعتمدة عليه كمصدر أساسي للتصدير ومدى سيطرت الولايات المتحدة عليهم ومدى تبعيتهم لها.

1. Ferraro, Vincent. Dependency Theory: An Introduction. July 1996 (Electronic version). (Retrieved 15 November 2007, from <http://www.mtholyoke.edu>)

2. Baran, Paul. (1957). "The Political Economy of Growth" (Electronic version). (Retrieved 6 January 2008, from <http://www.economyprofessor.com/economictheories/dependency-theory.php>).



وعودة إلى أمريكا اللاتينية، المنطقة التي انطلقت منها النظرية الاعتمادية. منذ أواخر عام 1960 وجدت أمريكا اللاتينية نفسها أمام درجة جيدة نسبيا من مستويات التطور والنمو السنوي في إجمالي الإنتاج الداخلي. وانتشر النمو بشكل غير منتظم من 1967-1980، فكانت درجات النمو في هذه الفترة ما بين 5%-7% رغم المصاعب التي واجهها ميزان المدفوعات وضغوطات التضخم المالي الخارجي الذي أصاب المنطقة وسط وأواخر السبعينات<sup>(3)</sup>. ومع ذلك حدث استياء عام نتيجة الفشل في تحسين الاقتصاد أي أن يصل إلى مستوى ينتج فيه بعض النمو المتوقع. وجاءت النظرية الاعتمادية كرد فعل على نقص التأكيدات في الأبحاث العلمية على دور وتأثير العوامل الخارجية في التطور السياسي والاقتصادي. وارتبط قبول محلي الاعتمادية لهذه العوامل الإحباط الذي ساد في أمريكا اللاتينية وفي الدول الأقل تطورا نتيجة الفشل الذي اختبروه في التطور بشكل أسرع. وبالتالي قامت النظرية الاعتمادية بتفسير هذا الفشل الذي حدث في أمريكا اللاتينية.

وقام منظّر الاعتمادية ثيوتونيو دوس سانتوس بتقسيم العالم إلى قسمين؛ الأول دول الأطراف (دول العالم الثالث) والثاني دول المركز (الدول الرأسمالية المتطورة). وشدد دوس سانتوس في تعريفه للنظرية الاعتمادية على البعد التاريخي في العلاقات الاعتمادية، فوجد بأن الاعتمادية عبارة عن حالة تاريخية شكلت قواعد مختلفة للاقتصاد العالمي بحيث أعطت الأفضلية لبعض الدول مقابل إلحاق الأذى والضرر بالدول الأخرى، كما قامت بحصر حدود احتمالات التطور في الاقتصاد التابع، وبذلك يتكيف الاقتصاد في مجموعة من الدول تبعا لتطور وتوسع اقتصاد آخر، ويكون توسع وتطور هذا الاقتصاد على حساب اقتصاد تلك المجموعة من الدول<sup>(4)</sup>. وتحدث دوس سانتوس حول العلاقات المتبادلة بين اقتصاديين أو أكثر، وبينهم وبين التجارة العالمية. وجد أن هذه العلاقة تفترض طبيعة تبعية، فبعض الدول المسيطرة تستطيع أن تتسع وان تكون ذاتية التشغيل بينما نجد في الوقت نفسه الدول الأخرى التابعة، حدود حركتها محصورة فقط بأن تكون انعكاس لهذا التوسع الذي قد يؤثر تأثيرا سلبيا أو إيجابيا على تطور الدول التابعة. لكن في جميع الأحوال فإن أساس الاعتمادية ينتج وضعا عالميا تكون فيه الدول التابعة في موقع متخلف وتحت سيطرة الدول الموجودة

3. Novak, Michael. (1985). *Latin America: Dependency or Interdependence?*. Washington D.C: American Enterprise Institute. p.9

4. Dos Santos, Theotonio. (1971). *The Structure of Dependence*. Boston: Peter Sargent. p.226

في المركز من حيث قوتها الاقتصادية والعسكرية. وتكون الدول التابعة في ظروف مقيدة بقيود مفروضة عليها من قبل دول المركز المسيطرة.

وفي بحثنا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر مركزية، وان دول الشرق الأوسط دولا تابعة لها. سنرى كيف يتم تعامل الولايات المتحدة مع هذه الدول في حال حاولت التخلص من تبعيتها وتخلفها. وأفضل مثال على ذلك هو احتجاج الدول العربية لسفن النفط عام 1973\1974. شكلت هذه المسألة نقطة تحول للسياسة الأمريكية في تلك المنطقة. وتعرض النظرية الاعتمادية مسالة احتجاز السفن كنقطة قوة. فوجد منظريها في الدول التابعة هذا العرض جذابا. نسبت القوة للدول الضعيفة والصغيرة. فقدمت مقولة إن "القوة تصنع الحق" كقاعدة قانونية. ومن هذا المنطلق فسّر منظروها ما حدث عندما قام العرب باحتجاز سفن النفط عام 1973<sup>(5)</sup>، وجعلوها نقطة قوة بيد دول تابعة (الدول العربية) تحارب بها قوى مسيطرة (الولايات المتحدة بشكل أساسي). ويتفق سمير أمين مع مضمون هذا الطرح (وهو من منظري الاعتمادية القلائل في العالم العربي)، فيقول بأن الرأسمالية كانت قد تكونت كنظام اجتماعي ثم توسّعت منذ بداياتها لتصبح نظام ذو ميل إلى إدماج مجتمعات العالم كلّها على أسس غير متكافئة، بعضها يحكم مسيرة النظام وبعضها يخضع لاحتياجات حكم الآخر<sup>(6)</sup>.

نجد ثلاثة قواسم مشتركة في تعريفات منظري الاعتمادية المختلفة. أولا ميّزت النظرية الاعتمادية النظام الدولي بأنه يتألف من مجموعتين من الدول، المجموعة الأولى هي الدول المسيطرة وتقابلها الدول التابعة. أو دول المركز ودول الأطراف. ودول المركز هي تلك الدول التي تكون فيها شعوبها متقدمة صناعيا، أما الدول التابعة فهي دول أمريكا اللاتينية واسبيا وإفريقيا؛ والتي تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية للدول

5. Tea'treault, Mary Ann. (1986). **Dependency Theory and the Return of High Politics**. New York: Green wood Press. p.29

6. امين سمير. (1985). "أزمة المجتمع العربي". القاهرة: تدار المستقبل العربي. ص.1.

المتطورة<sup>(7)</sup>). أما الأمر الثاني المشترك فهو استنادهم إلى فرضية تقول بأن للقوى الخارجية أهمية كبيرة في النشاطات الاقتصادية التي تحصل ما بين الدول التابعة. وتضم هذه القوى الخارجية الشركات متعددة الجنسيات وأسواق الصناعات العالمية والمعونات الخارجية وأي مجال تستطيع من خلاله الدول الصناعية الحصول على فوائد لاقتصادها خارج حدودها. الأمر الأخير هو أن تعريفات النظرية قد أشارت إلى العلاقات بين الدول المركزية والدول التابعة على أنها فعالة وقوية، فالتفاعلات بين الجانبين تنزع إلى دعم وتقوية عدم المساواة بين دول المركز ودول الأطراف التابعة لها. وأكد منظرو الاعتمادية على أن من أهم النتائج لتطور النظام الرأسمالي من بداياته هو خلق اقتصاد عالمي جعل معظم الاقتصاديات في العالم في موقع التابع للتأثير الكبير لبعض دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة منذ تسعينات القرن العشرين وصولاً إلى الآن. وتم ذلك ضمن عمليات مترامنة مع بعضها البعض<sup>(8)</sup>. ونصل بعد ذلك إلى نتيجة تؤكد بان النظرية الاعتمادية تفسر في مجالين، الأول سياسي واجتماعي ويتضمن الدول الغير صناعية (الأطراف) التي تتم قيادتها من الدول الصناعية (المركز)، وتقوم دول المركز بجلب أعلى أشكال الثقافة الخاصة بها للشعوب الأقل قدرة والأقل تطور في العالم (شعوب الدول الأطراف). والثاني اقتصادياً فنجد أن توزيع الثروة يستمر باتجاه دول المركز، وتتلاعب دول المركز بالشعوب الأقل ابتكار والأقل تطور صناعي بطرق تعود فيها الفائدة العظمى لأعمال تلك الشعوب إلى دول المركز وليس إلى شعوب الدول الأطراف<sup>(9)</sup>. السبب الذي يكمن وراء الجانب الاقتصادي في النظرية الاعتمادية، هو أن الدول الأطراف تواجه فقدان لسيطرتها على اقتصادها (بما في ذلك من مصادر طبيعية وتجارة)، وسياساتها وحياتها الاجتماعية والثقافية أمام دول المركز المتطورة والتي أصبحت تتحكم بكل تلك الأمور. فرسمت صورة تظهر مجموعة جديدة من القيود التي تحد من سيادة الدول الأطراف والتي لم تكن موجودة من قبل، فأدى ذلك إلى أن تصبح الخيارات أمام تلك الدول الاطراف

7. Ferraro, Vincent. "Dependency Theory: An Introduction", July 1996 (Electronic version). (Retrieved 15 November 2007, from <http://www.mtholyoke.edu>)

8. Novak, Micheal. (1985). **Latin America: Dependency or Interdependence?**. Washington D.C: American Enterprise Institute. p90

9. Tea'treault, Mary Ann. (1986). **Dependency Theory and the Return of High Politics**. New York: Green wood Press. p.44

محدودة. قبل نمو العلاقات المتبادلة كان تعامل دول المركز مع الدول الأطراف يتضمن التهديد بالاجتياح أو الاجتياح والاحتلال أو تقديم الرشوة أو عرض الحماية واخذ مقابل لها. أما الآن فنجد أن اندماج الدول الأطراف بالاقتصاد العالمي وسيطرة دول المركز على هذه العملية أدى إلى وجود تطفل وتدخل في عمليات صنع القرار الداخلي للدول التابعة (الأطراف) لدرجة تم الوصول فيها إلى مرحلة جديدة في السياسة الدولية. فيكون بذلك نمو العلاقات المتبادلة الدولية مرهون بخسارة الدول التابعة والضعيفة بعضا من قدرتها على صنع واتخاذ القرار الذي هو جزء من سيادتها. تصنع دول المركز القرارات الهامة والدول الأطراف لا تجد أمامها سوى التنفيذ. وتكون النظرية الاعتمادية قد قدمت أشكالاً جديدة من التدخل والسيطرة الخارجية مثل برامج المساعدات الأجنبية التي تزودها القوى العظمى كأدوات جديدة من السيطرة على سياسات العالم الثالث وعلى عمليات صنع القرار. ومن الأمثلة على ذلك؛ قللت واشنطن في البرازيل من تدفق المساعدات لإدارة جوا جولارت ذات النزعة اليسارية؛ في حين جعلتها تدفق على الحكومة العسكرية التي عملت بعد ذلك على إسقاطه. وبعد ذلك شعرت الولايات المتحدة بالارتباك حيال الطبيعة الدكتاتورية للحكومة الجديدة؛ فقللت من دعمها المالي لتضغط على الحكومة من أجل العمل على تغيير صورتها الدولية إلى الأفضل. وهنا أيضا نرى بأنه إذا كان التعذيب شكل من أشكال سياسة تلك الحكومة فإن واشنطن عملت على السيطرة على تلك السياسات<sup>(10)</sup>. وتضيف النظرية الاعتمادية بأن برامج المساعدات العسكرية التي تقدمها واشنطن هدفها السيطرة على أمريكا اللاتينية ودول العالم التابعة الأخرى. وبهذه الطريقة تفقد تلك الدول سيطرتها على حريتها في اتخاذ قراراتها الخارجية.

منذ عام 1956 ادعت الولايات المتحدة بان أمريكا اللاتينية تحتاج إلى مساعدة عسكرية عن طريق دمج الضباط الأمريكيين مع الضباط والعسكر في أمريكا اللاتينية، وذلك لمساعدة الضباط في أمريكا اللاتينية على فهم فكرة السيطرة المدنية على الجيش. وكان يتم التدريب عن طريق تقديم برامج مكثفة ومتواصلة في المدارس الأمريكية وفي بنما خلال الثلاثين عام المنصرم لضباط أمريكا اللاتينية. وكان هذا جهداً أمريكياً

مبدول للمحافظة على الوضع الغير شيوعي في أمريكا اللاتينية؛ وعن تلك البرامج العسكرية كانت الولايات المتحدة تحاول إيجاد دعم لسياستها الخارجية<sup>(11)</sup>.

### النظرية الاعتمادية والماركسية:

البعض قد يعتقد بأنه هناك تشابه وارتباط بين النظرية الاعتمادية ونظرية الامبريالية الماركسية وذلك لجذور الاعتمادية التي ارتبطت بالفكر الماركسي. ولكن عند الخوض في كل منهما سنجد أوجه الاختلاف التي طرأت نتيجة تطوير الاعتمادية لنظرية الامبريالية الماركسية. لخص المنظر في الاعتمادية أندري جوندرفرانك هذه الاختلافات. فتوصل إلى أن الامبريالية تفسر توسع الدول المسيطرة من جهة، وتفسر أسباب حدوث النظام الامبريالي من جهة أخرى. أما الاعتمادية فتركز على الدول التابعة والغير منطوية وتفسر تبعات الامبريالية على تلك الدول. ويعرف الماركسيون الامبريالية على أنها جزء من عملية تؤدي إلى تغيير العالم، كما تحت على الثورة وتعجل من حدوثها. منظرًا الاعتمادية يقولوا بان عدم التطور هو ظرف سلبي بمجمله ولا يقدم أي إمكانية لنشاط اقتصادي مستقل وظيفيا في الدولة التابعة<sup>(12)</sup>. ويعود استقلال النظرية الاعتمادية عن الفكر الماركسي إلى جذور الاعتمادية المتحدثة عن القومية في دول العالم الثالث. وترتكز هذه القومية على الإرث الحضاري المشترك والتعاون والفائدة الشعبية. وتتناقض بذلك مع الواقعية التي تركز على الشخصية الفردية للدولة. وتتناقض كذلك مع الاشتراكية والماركسية اللتين تركزان على الصراع الطبقي. وتجد الاعتمادية أن أساس الصراع في العالم الثالث هو قبلي، عرقي، ديني وانقسامات حضارية أخرى<sup>(13)</sup>.

11. Novak, p.94

12. Gunder Frank, Andre. (1972). **The Development of Underdevelopment**. New York: Anchor Books. p.2-4

13. Tae'trault, p.7

## دول شبه الأطراف:

أثناء الخوض في البحث سنجد أن هناك طرف جديد يدخل تقسيمات النظرية الاعتمادية للدول، وهو الدول شبه الأطراف التي تتخطى الأطراف وتحاول الوصول إلى المركز. نرى بأن فكرة شبه الأطراف لم ترد في أي من النظريات الأكثر استخداما في أيامنا هذه. وتتمتع هذه الفكرة بأهمية بالغة جدا حيث تطرح مسألة تقسيم الدول الأقل تطورا في العالم والموجودة في الأطراف إلى مجموعتين على الأقل، ولا تصنفهم كمجموعة واحدة. وكان امانويل وولرشتاين أول من طبق فكرة الدول شبه الأطراف في النظام العالمي الجديد. ويرى وولرشتاين أن الدول شبه الأطراف تلعب دورا مستقلا في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وأن الاقتصاد يتكون من طبقتين متناقضتين هما البرجوازية والعمال. وينقسم العمل بين المركز والأطراف. يتمتع المركز بتكنولوجيا متقدمة ومتطورة ودخل مرتفع أما الأطراف فلديهم التكنولوجيا وشتى الأمور الأخرى بمستوى متدني. ويوجد سلسلة من الدول التي تقع بين التصنيفين السابقين والتي تلعب دورا مختلفا وهم الدول شبه الأطراف. وينقسم النشاط الإنتاجي لتلك الدول، فهم يتصرفون كدول المركز تجاه بعض الدول الأطراف وفي ذات الوقت تتصرف كدول أطراف أمام دول المركز<sup>(14)</sup>. ويضيف وولرشتاين انه في حال ضعفت دول في المركز أو سقطت فان ذلك يعود بالفائدة على الدول شبه الأطراف، لكن عدد قليل منها فقط لديه المقدرة على ترجمة هذا التحول من خلال إحداث تغيير في وضعها الاقتصادي. وتستطيع الدول شبه الأطراف الصعود إلى المركز ليس فقط بانتهاء بعض دول المركز أو جميعها وإنما أيضا عند انتهاء قوة دول شبه أطراف أخرى وتضم الدول شبه الأطراف الدول القوية اقتصاديا ولها خلفيات سياسية مثل البرازيل والمكسيك والجزائر ومصر والعربية السعودية والصين والهند وإيران وتركيا وكندا واندونيسيا<sup>(15)</sup>.

14. Wallerstein, Immanuel. "SEMI-PERIPHERAL COUNTRIES AND THE CONTEMPORARY WORLD

CRISIS". Prepared for a seminar on "The Problems of the Capitalist World-Economy and Its Repercussions on Developing Countries." Caracas, 1975. Department of Sociology, State University of New York at Binghamton. p.462-463

15. Wallerstein. p.466-468

وتم تطوير هذه الفكرة لاحقاً واستكشافها بشكل أعمق بواسطة جيوفاني اريغي عام 1985. وجد وولرشتاين أن الدول شبه الأطراف تتم السيطرة عليها من دول المركز؛ وتسيطر هي بدورها على الدول الأطراف. وتكون دولة مركز واحدة في وضع مهيم ومسيطر نتيجة مشاركتها الكبيرة وغير العادية في الاقتصاد العالمي والقوة العسكرية بشكل أكبر من دول المركز الآخرين<sup>(16)</sup>. وينطبق هذا الوصف الأخير على الولايات المتحدة الأمريكية التي رغم تواجدها في المركز مع دول أوروبا الغربية واليابان إلا أنها تهيمن وتسيطر على العالم بشكل منفرد. وفي هذا البحث سنرى كيف تترجم الولايات المتحدة هيمنتها على الشرق الأوسط. وبالرجوع إلى التحولات التاريخية التي طرأت على الولايات المتحدة الأمريكية، سنجد أنها كانت من الدول شبه الأطراف خلال القرن الثامن عشر؛ وكانت تقوم بنشاطات ممزوجة بين نشاطات المركز ونشاطات الأطراف. وكان التجار الأمريكيين يتاجرون بشكل وسطي بين المركز الأوروبي والأطراف في أمريكا اللاتينية. ووصلت الولايات المتحدة إلى المركز أواخر القرن التاسع عشر. أما الوصول إلى السيطرة الاقتصادية فكان بعد الحرب العالمية الأولى، والسيطرة السياسية والعسكرية حدثت بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(17)</sup>.

وسنرى من خلال البحث في السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الهادفة إلى منع أي قوة صاعدة محتملة من الوصول إلى فئة الدول شبه الأطراف. ولإثبات نظريتنا سنأخذ ثلاث حالات من الشرق الأوسط؛ هم إيران والسعودية والعراق؛ يجمعهم عنصر هام جداً وهو امتلاكهم للمادة الأولية المتنازع عليها دولياً وهي النفط. وسنرى كيف تعاملت الولايات المتحدة مع كل من هذه الدول على حدة وأسبابها في ذلك. ففي بحثنا النفط هو الرابط بين المركز (الولايات المتحدة) والأطراف في الشرق الأوسط. وسيعرض البحث

16. Chase-Dunn, C. and Thomas D. Hall. "Rise and Demise: Comparing world-systems". Boulder, Co: Westview Press. (Electronic version). (Retrieved 15 January 2008, from <http://www.irows.ucr.edu>).

17. Chase-Dunn.

كيفية مواجهة الولايات المتحدة لفكرة محاولة دول طرف في الشرق الأوسط الحراك إلى الأعلى لتصل إلى شبه الأطراف. فالعراق عندما حاول أن ينهض بنفسه إلى مستوى أعلى في التقسيم العالمي، أرجعته الولايات المتحدة إلى مستوى أقل بكثير مما كان عليه في السابق. أما إيران فلم تحسم الولايات المتحدة بعد كيفية التعامل معها لإرجاعها إلى الخلف. وتبقى المملكة العربية السعودية التي لا تحاول التحرك عن موقعها كدولة طرف رغم الغنى التي تتمتع به، إضافة إلى كونها من المستهلكين الرئيسيين في الشرق الأوسط للإنتاج الأمريكي. سنرى السياسة الأمريكية المتبعة تجاه السعودية رغم التحالف المبرم بين الدولتين. النظرية الاعتمادية تقدم شرحا جيدا لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط، إلا أنها تحتاج إلى تعديل لترحب بالتكوين الجديد في المركز لأطراف دولية أخرى مثل الصين.

### إشكالية البحث:

ما الذي يفسر الفرق في تعامل الولايات المتحدة تجاه ثلاث دول شرق أوسطية نفطية هم العراق والعربية السعودية وإيران من وجهة نظر الاعتمادية.

### الفرضية الرئيسية:

الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بموقع المركز في النظام العالمي تسعى لتحقيق أهدافها في منطقة الشرق الأوسط. وتحسبا من العراقيين التي قد تواجهها في موضوع النفط في حال صعقت إحدى الدول الشرق أوسطية من مكانة الدول الأطراف إلى الدول شبه الأطراف، فإنها تنفذ مختلف الأساليب والوسائل لتمنع هذا الأمر من الحدوث. فيعتبر انتقال الدول الأطراف إلى منزلة الدول شبه الأطراف أمرا غير مقبولا للولايات المتحدة نتيجة إلى المركز الاستراتيجي الذي تتمتع به المنطقة نتيجة امتلاكها للنفط. فالولايات المتحدة تتعامل مع الدول الثلاث (العراق والعربية السعودية وإيران) تبعا إلى درجة الخطر التي تشكلها عند سعيها للحصول على دور أقوى في النظام الدولي.



## المنهجية:

يستخدم المنهج في سبيل تحليل وتوجيه المعلومات باتجاه إثبات صحة الفرضية أو خطئها، وإيجاد حل موضوعي ومنطقي لمشكلة البحث. ستتناول الباحثة بالتحليل الأحداث التي جرت خلال الفترة التي اعتمدها البحث وهي منذ اكتشاف النفط في الشرق الأوسط. سيتم تناولها بإتباع أسلوب البحث التاريخي التفصيلي. وتجدر الإشارة إلى أن الباحثة ليست بصدد عرض التاريخ بشكل مفصل لسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط منذ اكتشاف النفط، وإنما الوقوف عند المفاصل التاريخية المهمة والحساسة، لإثراء البحث وزيادة تعمقنا فيه. والتمهيد لدراسة تحليلية شاملة، هدفها الكشف عن تبعية دول الشرق الأوسط وتواجدها في الأطراف؛ والسياسة التي تتبعها الولايات المتحدة كدولة في المركز للإبقاء على هذه العلاقة للمحافظة على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة. ويستند البحث إلى النظرية الاعتمادية بعناصرها المختلفة لتفسير وشرح علاقة الولايات المتحدة بدول الشرق الأوسط. كما سيتم الخوض في نظرية شبه الأطراف المكملة للنظرية الاعتمادية. وتفسر النظرية الاعتمادية المنظور التحليلي لمنظري العالم الثالث الذي يضم أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا. لكن هدف البحث هو منطقة الشرق الأوسط مع إبراز عامل النفط (كمادة أولية) تريد الولايات المتحدة السيطرة عليها لتحقيق أهداف لها أخرى في العالم.

يوجد العديد من الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الاعتمادية كسيطرة النزعة التشاؤمية عليها، وعدم تقديمها مفهوم عملي لاستغلال الاقتصاد الداخلي للدولة لينتفع منه الطبقة الفقيرة في الدولة. ومع ذلك فقد قدمت صورة شاملة توضح العلاقة الأمريكية بدول الشرق الأوسط.

تم الاضطلاع على العديد من الكتب والمقالات والمصادر الالكترونية كتبت جميعها إما باللغة العربية أو الانجليزية. لكن المصادر العربية التي تحدثت عن النظرية الاعتمادية كانت قليلة جدا لذلك معظم المصادر التي استخدمت في البحث حول النظرية الاعتمادية كانت مكتوبة باللغة الانجليزية. وتم جمع المصادر الخاصة بالنفط العربي بشكل خاص والشرق أوسطي بشكل عام. استند البحث إلى كتب ومقالات حديثة مما أثرى

البحث بمعلومات جديدة، واعتمدت الباحثة على مراجعة وتقييم الأدبيات السابقة التي نشرت والتي تطرقت إلى سياسة الولايات المتحدة تجاه دول الشرق الأوسط الثلاثة السعودية والعراق وإيران. وتم عرض السياسة الأمريكية المهيمنة تجاه الشرق الأوسط، والمقارنة ما بين الهيمنة التحالفية والهيمنة الأحادية والسياسة تجاه الدول الصاعدة نحو شبه الأطراف. وسيتم ذلك من خلال المقارنة بين كيفية اتخاذ القرار الأمريكي تجاه ثلاث حالات من دول الشرق الأوسط تقع في الأطراف، وهم السعودية والعراق وإيران.

قسّمت الباحثة الدراسة إلى أربعة فصول وخاتمة. خصص الفصل الأول للحديث عن أهمية النفط في الشرق الأوسط والمطامع الأمريكية فيه. والفصل الثاني خصص للحديث عن العراق والعلاقة الأمريكية فيه وصولاً إلى توجيه ضربات عسكرية قاضية. أما الفصل الثالث فهو عن المملكة العربية السعودية وحقيقة علاقة أمريكا بها، التي تبدو بالظاهر تحالفية ولكن في مضامينها تحمل أموراً أخرى. والفصل الأخير يتحدث عن إيران حيث يبرز التذبذب الأمريكي نحو إتباع أسلوب من أسلوبين (الهيمنة التحالفية أو العسكرية) دون أن يتم حسم المسألة بعد، مع إبراز الدلائل التي قد تؤدي إلى حسم قضية إيران عسكرياً. ويختتم البحث بالاستنتاجات حيث يتم إبراز صحة استخدام النظرية الاعتمادية كما هي أو القيام بإجراء تعديلات عليها.

## الفصل الثاني

### نفت الشرق الأوسط

سبب هذا الفصل أهمية النفط في الشرق الأوسط للولايات المتحدة التي تعمل باستمرار من أجل السيطرة عليه والتحكم فيه. وبشكل النفط هنا المادة الأولية التي تريدها الولايات المتحدة كدولة تقود الدول الأخرى في المركز ضمن التقسيم العالمي. وتحافظ الولايات المتحدة في سياساتها على إبقاء دول الشرق الأوسط النفطية في تبعية مستمرة نحوها؛ دون بروز قوة إقليمية تُهدد مصالحها الإستراتيجية في المنطقة. سيتم التعرف على مميزات النفط في منطقة الشرق الأوسط من حيث خصائصه؛ والخطوات والمخططات الأمريكية الحديثة التي وُضعت ونفذت لإحكام التبعية نحوها في مختلف القضايا. ولم يقتصر التدخل في الأمور المتعلقة بالنفط فقط وإنما في كافة القضايا الداخلية والخارجية لتلك الدول. والآن سنرى الأهمية التي تتمتع بها المنطقة النفطية في الشرق الأوسط؛ وتحديدًا منطقة الخليج حيث تشمل العربية السعودية والعراق وإيران.

#### \* أهمية النفط:

تحتل منطقة الشرق الأوسط مركز الصدارة في العالم من حيث الاحتياطي النفطي المخزون بأراضيها. فقد بلغ الاحتياطي الثابت في البلدان العربية المنتجة للنفط حوالي 620 مليار برميل في نهاية عام 1992 أي ما يعادل 61.7% من احتياطي النفط العالمي<sup>(18)</sup>. تبين هذه الأرقام الكميات الكبيرة من النفط المرغوب فيه على الصعيد العالمي. وتتميز الأرض بخلوها من الزلازل والهزات الأرضية مما ساعد على تخزين كميات النفط الهائلة، وأتاحت إمكانات الإنتاج الكبيرة في الحقل الواحد، واندفاع النفط من جوف الأرض دون حاجة إلى ضخ وإنما يتدفق بالدفع الذاتي نتيجة الضغط الغازي الطبيعي الموجود فيه. ويعمل انخفاض نسبة الكبريت والرصاص في النفط على زيادة جودته؛ فلا يترك أثارًا سلبية على معدات التصفية وأجهزة التكرير<sup>(19)</sup>.

<sup>18</sup>برجاس، حافظ. (2000). الصراع الدولي على النفط العربي. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام. ص 166-180  
<sup>19</sup>التنير، سمير. (1981). مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي. بيروت: معهد الإنماء العربي. ص 94-96.

ومن الميزات الأخرى غزارة الآبار وقلة عمقها وموقعها الجغرافي حيث تقع في وسط أكبر المناطق المستوردة للنفط، وكذلك تقع في الصحارى الخالية من العوائق الطبيعية؛ والقريبة من السواحل البحرية مما يسهل نقل نفطها وتوزيعه في مناطق استهلاكه. وما يزيد من هذه السهولة هو وجود المضائق والممرات البحرية التي ينقل النفط عبرها إلى مختلف أنحاء العالم<sup>(20)</sup>. أما الدول الغنية بالنفط فلا يتجاوز عددها 32 دولة، تمتلك فيما بينها حوالي ألف مليار برميل من الاحتياطي النفطي المؤكد والقابل للزيادة. ويأتي في طليعة هذه الدول الغنية دول منظمة الأوبك (التي سيتم الحديث عنها بتوسع في فصل العربية السعودية). وبلغ مجموع احتياطياها النفطي 772.1 مليار برميل في عام 1992 ، وأهم هذه الدول المملكة العربية السعودية يبلغ احتياطياها 257.8 مليار برميل ، والعراق 100 مليار برميل ، والكويت 94 مليار ، ثم إيران 92.9 مليار<sup>(21)</sup>. ومن ضمن الأسباب التي دفعت هذه الدراسة إلى التركيز هذه الدراسة على العربية السعودية والعراق وإيران، هو أهميتها النفطية من جهة والكيفية التي تعاملت فيها الولايات المتحدة مع كل منها من جهة أخرى.

ويقول أوكونور في كتابه "إمبراطورية النفط" الصادر في موسكو عام 1858: "من يمتلك النفط سيمتلك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر، وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو، وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر، بل أكثر من ذلك انه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة. ويصلح هذا القول كمبدأ تعاملت فيه الولايات المتحدة مع المنطقة النفطية لأهميتها البالغة.

#### \* أهمية الخليج للولايات المتحدة:

لا يمكن أن تتم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بمعزل عن النفط، فهي تعتبره مادة إستراتيجية لأمنها القومي. لذلك دأبت هذه السياسة على إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق النفط وحماية طرق إمداداته من أي اعتداء إقليمي أو خارجي. وبفينا هنا إلقاء نظرة تاريخية

<sup>20</sup> نفس المصدر السابق.ص.97

<sup>21</sup> "Middle east Petroleum Information Report".31 August 1994.No:20.

لمعرفة بدايات النفوذ الأمريكي في المنطقة. ونبدأ بالشركات الأمريكية التي لم تبد اهتماماً بقطاع النفط قبل عام 1920 لسببين: ضخامة الاحتياطي المكتشف في أراضيها والذي تدفق عام 1907 في ولاية أوكلاهوما، واحتكار عمليات التنقيب عن النفط من قبل الدول الأجنبية الأخرى (بريطانيا وفرنسا) اللتان كانتا تتمتعان بنفوذ واسع في السلطنة العثمانية<sup>(22)</sup>. وبعد عام 1920، بدأت شركات النفط الأمريكية تهتم اهتماماً كبيراً باحتياطي النفط الخارجي، دفعها إلى ذلك عدة عوامل منها: النقص المتوقع في احتياطي النفط الأمريكي، والتخوف من احتكار بريطاني لاحتياطي النفط العالمي إلى جانب ارتفاع حاجة الدول الكبرى للنفط بعد الحرب العالمية الأولى<sup>(23)</sup>. فأقنعت الشركات حكومتها الأمريكية بتقديم الدعم لها بشتى الوسائل. وهكذا دخلت الولايات المتحدة حلبة الصراع النفطي مع بريطانيا على محورين<sup>(24)</sup>؛ الأول يتلخص في الصراع على نفط فلسطين والعراق في العشرينات. والثاني الصراع على نفط الجزيرة العربية في الثلاثينات. وكتب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كوليدج عام 1924 عند افتتاح اللجنة الفدرالية للنفط "إن تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته"<sup>(25)</sup>.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، أدركت الولايات المتحدة حاجتها المتزايدة في ذلك الوقت إلى النفط في الشرق الأوسط، لتعويض نقص المخزون الوطني الذي استهلك جزء كبير منه في المجهود الحربي. لذلك عمدت إلى تطويق منطقة الشرق الأوسط بأحلاف ومعاهدات ومواثيق متعددة<sup>(26)</sup>. وأعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان في مطلع عام 1947 مبدئاً يلزم فيه الولايات المتحدة بتحمل مسؤوليات سياسية وأمنية مباشرة في الشرق الأوسط تحفظ فيها مصالحها النفطية. وكان من أهم دوافع السياسة الأمريكية عبر مبدئاً ترومان هو حماية مصالحها النفطية ومحاصرة النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط<sup>(27)</sup>. وأدت سياسة الاكتفاء الذاتي النفطي التي حاولت الولايات المتحدة إتباعها إلى تناقص احتياطي النفط لديها بشكل ملحوظ، فبعد أن كان يشكل احتياطي النفط 50% من مجموع احتياطي العالم من النفط عام 1935، انخفضت هذه النسبة إلى

<sup>22</sup> برجاس. مصدر سبق ذكره ص 211-212

<sup>23</sup> مجموعة من الباحثين. (1982). السياسة الأمريكية والعرب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 27.

<sup>24</sup> نفس المصدر السابق، ص 28

<sup>25</sup> برجاس. مصدر سبق ذكره ص 89

<sup>26</sup> توماس، بريسون. (1985). العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط (1975-1984). دمشق: دار

طلاس. ص 327

<sup>27</sup> نفس المصدر السابق. ص 328.

40% عام 1944 ، والى 21% عام 1954 ، إلى أن أصبحت 9% عام 1967 ، و6.16% عام 1975 ، وفي عام 1987 وصلت النسبة إلى 3.7% من مجمل احتياطي العالم<sup>(28)</sup>.

وكانت منطقة الخليج طيلة الثلاثين عاما الماضية الشغل الشاغل لمجموعة من استراتيجي السياسة الخارجية المتفذين في واشنطن، الذين يؤمنون بأنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية-كي تضمن هيمنتها على الكون-أن تسيطر على المنطقة وعلى نفطها. وقد ولد هذا التوجه خلال أزمة الطاقة في سبعينيات القرن العشرين. ومنذ صدمة النفط في سبعينيات القرن العشرين، والولايات المتحدة الأمريكية تعمل بشكل مثير على تجميع قوتها العسكرية في الخليج. فاقترح في ذلك الوقت وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنج ر الاستيلاء على حقول النفط العربية<sup>(29)</sup>. ويقول جيمس أكينز الذي كان يعمل سفيرا أمريكيا في المملكة العربية السعودية خلال أزمة النفط 1973/1974 وذلك في مقال نشر في مجلة "هاربرز" بعنوان "الاستيلاء على البترول العربي": "كيف يمكننا حل جميع مشاكلنا الاقتصادية والسياسية بالاستيلاء على حقول البترول العربية... وإرسال أشخاص من تكساس وأوكلاهوما لإدارتها... إن أي شخص يقترح عملا كهذا إما أنه مجنون أو مجرم أو عميل للاتحاد السوفيتي"<sup>(30)</sup>. ولكن أكينز عرف بعد ذلك بفترة قصيرة أن النقاشات المعقدة للاستيلاء على البترول العربي قد أدارها رئيسه، هنري كيسنجر، وطرد أكينز من وظيفته بعد فترة في ذلك العام .

وقامت الولايات المتحدة بخطوات للسيطرة على الخليج، كان أولها نشر قوات التدخل السريع في أعوام 1973 و1974. أدت الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل هائل. وفي كانون الثاني/يناير 1980 أعلن الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت كارتر عمليا منطقة الخليج منطقة نفوذ أمريكي<sup>(31)</sup>. في يوم الاتحاد في 24 كانون الثاني/يناير 1980 ، ألقى الرئيس جيمي كارتر خطابا تطرق فيه إلى الوضع السائد في الخليج. وأعلن موقف الولايات المتحدة من الأحداث الجارية في تلك المنطقة قائلا:

<sup>28</sup>برجاس.مصدر سبق ذكره ص108

<sup>29</sup>بريسون.مصدر سبق ذكره ص410.

<sup>30</sup>دريفيوس ، روبرت.(2004). "البترول الرغبة الملحة لثلاثين عاما". ترجمة وتقديم:مازن الحسيني.رام الله:دار البيروق العربي للنشر والتوزيع.ص108.

<sup>31</sup>نفس المصدر السابق.ص110-111.

ليكن موقفنا واضحا ، إن أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي ، ستعتبر تهديدا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وستستخدم كل الوسائل الضرورية للرد عليها ، بما في ذلك القوة العسكرية<sup>(32)</sup>. ونرى بان الإستراتيجية الجديدة التي وضع أسسها مبدأ كارتر ترتكز على حق الولايات المتحدة بالتدخل عسكريا في أي مكان تتهدد فيه مصالحها ومصالح العالم الغربي الحيوية . ولما كان الخليج بثروته النفطية يشكل مصلحة حيوية بالنسبة للمصالح الغربية ، فان الدفاع عن هذه المصالح يحتاج إلى آلية للتنفيذ. وهنا برزت فكرة التدخل السريع والحصول على قواعد عسكرية في المنطقة تحت ستار التسهيلات العسكرية<sup>(33)</sup>. وسعت إدارة كارتر منذ عام 1980 إلى الحصول على قواعد في منطقة الخليج والمحيط الهندي ، تتمركز فيها قوات التدخل السريع ، وتستخدم لمواجهة الأزمات الطارئة والأخطار التي تهدد إمدادات النفط من الخليج. ولذلك عقدت الولايات المتحدة عدة اتفاقات مع كل من عُمان والصومال وكينيا، تسمح الاتفاقات للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية الوطنية لتلك البلدان، وبناء المنشآت والمستودعات الضخمة لتخزين المعدات الحربية<sup>(34)</sup>. وعززت من وجودها العسكري في قاعدة "الجفير" في البحرين ، وقاعدة "مصيره" التابعة لسلطنة عُمان وفي قاعدة "دييغو غارسيا" التي تعتبر أكبر قاعدة للبنتاغون في المحيط الهندي<sup>(35)</sup>.

وجاءت الإدارة الأمريكية برئاسة ريغن بعد إدارة كارتر بشيء جديد ، وهو إيجاد قواعد ثابتة ودائمة تتمركز فيها القوات الأمريكية وتجهيزاتها وتستخدمها بشكل مباشر. وهذا الطرح الجديد كتعديل لمبدأ كارتر الذي اقترح استخدام التسهيلات والقواعد لاستقبال قوات التدخل السريع التي يجري نقلها لدى وقوع "الأزمات" من الأراضي الأمريكية إلى موانئ ومطارات البلدان المانحة لتلك التسهيلات<sup>(36)</sup>. وفي ثمانينيات القرن العشرين تحولت قوة الانتشار السريع إلى القيادة الوسطى، وهي سلطة قيادة عسكرية أمريكية جديدة مسؤولة عن الخليج والمنطقة المجاورة من شرق إفريقيا إلى أفغانستان. وفي عام 1987-خلال أوج الحرب بين العراق وإيران- قامت بحرية الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل القوة العسكرية المشتركة، لحماية ناقلات البترول التي تعبر

<sup>32</sup> برجاس، مصدر سبق ذكره. ص 277

<sup>33</sup> شكر، زهير. (1985). السياسة الأمريكية في الخليج العربي "مبدأ كارتر". بيروت: معهد الانماء العربي. ص 106.

<sup>34</sup> نفس المصدر السابق. ص 108.

<sup>35</sup> نفس المصدر السابق. ص 109.

<sup>36</sup> دريفيوس، مصدر سبق ذكره. ص 119.

مياه الخليج. وبذلك وسَّعت الوجود البحري لقواتها التي كانت بالعادة ثلاث إلى أربع سفن حربية، فأصبحت أسطول قوامه أكثر من أربعين حاملة طائرات وسفينة حربية ومدمرة<sup>(37)</sup>. وأشارت التقارير السوفيتية إلى أن الولايات المتحدة رصدت خلال عام 1987 حوالي 300 مليون دولار لبناء المزيد من المنشآت الحربية وخطوط نقل القوات المسلحة إلى منطقة الخليج، وبات لديها أكثر من 33 قاعدة عسكرية في منطقة عمليات القيادة المركزية<sup>(38)</sup>.

وخلال اجتياح العراق للكويت استطاعت الولايات المتحدة التواجد بقوة في منطقة الخليج، فلم تعد المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى تعارض الوجود العسكري الأمريكي المباشر. وأصبحت بعد الحرب كل دولة تقريبا تجري مناورات عسكرية مشتركة وتستضيف وحدات البحرية الأمريكية وأسرابا من السلاح الجوي الأمريكي. وخلال حربها مع أفغانستان حصلت الإدارة الأمريكية على زيادة كبيرة في ميزانية الدفاع التي خصص منها جزء كبير بلغ 60 مليار دولار لدعم القوات الأمريكية في الخليج ومحيطه.<sup>(39)</sup> وقارن تقرير مكتب شؤون الأمن القومي في وزارة الدفاع-المعد في أيار/مايو 1995-بين الزمن اللازم لنشر قوات التدخل السريع في الخليج منذ نشأتها وحتى عام 1994. فكانت تحتاج عام 1980 إلى 90 يوما لتنتشر، وانخفض الزمن في عام 1990 إلى 21 يوما ليصل إلى ثلاثة أيام فقط عام 1994<sup>(40)</sup>. وأشار التقرير إلى أبرز المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط؛ وتشتمل على تدفق النفط والمحافظة على الممرات المائية؛ وتكريس عملية السلام بإدماج إسرائيل والعرب في الشرق الأوسط الجديد لأن السلام الشامل أمر ضروري لحماية مصالح أميركا القومية، ومواجهة الجماعات المتطرفة التي تستخدم الإرهاب في المنطقة، وأخيرا مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل<sup>(41)</sup>.

<sup>37</sup> دريفيوس. مصدر سبق ذكره ص122.

<sup>38</sup> برجاس. مصدر سبق ذكره ص300

<sup>39</sup> دريفيوس. مصدر سبق ذكره ص120

<sup>40</sup> توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط. (1995). ترجمة: محمود الخطيب؛ إعداد: جواد الحمد. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. ص10.

<sup>41</sup> نفس المصدر السابق. ص11.



جاءت الخطوة الأمريكية الأخيرة باحتلال العراق للحصول على نفطه وإقامة قواعد عسكرية فيه تتحكم من خلالها بشكل أكبر بالمنطقة. وفي هذا الصدد قال روبرت كيجان، أحد كبار المفكرين الاستراتيجيين المحافظين الجدد لصحيفة (أتلانطا-كونستيتيوشن): "ربما سنحتاج إلى تواجد رئيسي مركز لقواتنا في الشرق الأوسط ولفترة زمنية طويلة. فلما واجهنا مشاكل اقتصادية يكون سببها تعرض تجهيزاتنا البترولية إلى التشويش والانقطاع. وإذا كان لنا قوات في العراق فلن يحدث أي انقطاع أو تشويش في تجهيزات البترول"<sup>(42)</sup>.

---

<sup>42</sup> دريفيوس. مصدر سبق ذكره. ص 125

## الفصل الثالث

### العربية السعودية

سيوضح هذا الفصل علاقة الهيمنة التحالفية التي تربط الولايات المتحدة بالعربية السعودية. تعطي هذه العلاقة طابع التحالف في الظاهر لكن في جوهرها، تسيطر الولايات المتحدة على القرار السعودي. عوامل كثيرة دفعت بهذا الاتجاه، منها أحداث تاريخية يمكن اعتبارها مفاصل في تحول هذه العلاقة إلى اعتماد العربية السعودية على الولايات المتحدة بشكل أكبر. والبُنية الداخلية للعائلة المالكة التي تشعر باستمرار أن هناك ما يهدد أمنها داخليا وإقليميا. وضعت العربية السعودية نفسها ضمن ارتباطات مُحكمة مع الولايات المتحدة، مع وجود توجهات أمريكية حقيقية في تعزيز هذه الارتباطات التي جعلت من العربية السعودية المُعتمد بشكل وثيق على الولايات المتحدة.

سيدرس هذا الفصل العلاقة التاريخية بين البلدين، والتطورات التي جرت عليها مع إبراز عامل النفط والأمن السعودي في الدفع باتجاه هذه التطورات. وعرض مرحلتين هامتين إحداهما هامة للولايات المتحدة وتُعد نقطة تحول وهي قطع إمدادات النفط العربي عام 1973/1974. والثانية هامة للعربية السعودية حين اجتاحت العراق الكويت عام 1991. لنرى كيف تأثرت كلا البلدين من تلك الأحداث في بلورة العلاقة القائمة بينهما. بدأت العلاقة السعودية-الأمريكية في التطور السريع بعد الحرب العالمية الثانية. فالولايات المتحدة بدأت حينها عملية تسلّم ارث الإمبراطورية البريطانية. كما أن الحرب الباردة عززت من مكانة المملكة، التي اعتنقت عقيدة تمقت كل ما هو شيوعي<sup>(43)</sup>. وكان عامل النفط هاما جدا في صيرورة هذه العلاقات. فالمخزون السعودي يفوق أي مخزون نفطي آخر<sup>(44)</sup>.

<sup>43</sup>Woodward,Bob.(1993).*Veil:The Secret of the CIA,1981-1987*.NewYork:Simon and Schuste.

<sup>44</sup>Yergin,Daniel.(1991).*The Prize:The Epic Quest for Oil,Money and Power*.NewYork:Simon and Schuster.

### \*كيفية تحول العربية السعودية من محمية بريطانية إلى محمية أمريكية:

في عام 1931، أوفدت الولايات المتحدة كارل تويتشل، الذي أجرى أول مسح لإمكانات السعودية النفطية. وتوصل إلى وجود كميات ضخمة من النفط. وعرض تويتشل الأمر على الملك عبد العزيز بن سعود، طالبا إعطاء امتياز التنقيب عن النفط إلى شركة "أويل أوف كاليفورنيا" الأمريكية. وعندما علم البريطانيون ثارت ثائرتهم وقرروا مواجهة الاختراق الأمريكي المفاجئ. فأرسلوا مندوبين للتفاوض مع الملك ابن سعود (الذي كانت تعاني بلاده من ضائقة اقتصادية)<sup>(45)</sup>. واستمر الصراع إلى أن تمت الموافقة على العرض الأمريكي التي حصلت الشركة من خلاله على امتياز إنتاج النفط السعودي في عام 1933. والسبب كان في سخاء العرض الأمريكي المعتمد بشكل أساسي على إقراض السعودية بمبالغ كبيرة. وبذلك أصبحت شركات النفط الأمريكية، منذ بداية الحرب العالمية الثانية، تسيطر على 15% من النفط في الشرق الأوسط<sup>(46)</sup>. كانت شركة "أرامكو" (شركة النفط العربية السعودية) قد تولت تطوير قطاع النفط في السعودية بإشراف الشركتين "سوكال" و "تكساكو". رأت "أرامكو" أن توسيع جبهتها بضم شركات جديدة، ولكن الملك فهد ابن سعود أصر على بقاء الشركة أمريكية 100%. وتمت في عام 1946 مفاوضات مع شركة نفط "ستاندارد نيوجرسى". ويعرف الطرفان أن "أرامكو" تملك احتياطي نفط هائلا لكنها تفتقر إلى أسواق البيع، في حين أن "نيوجرسى" تمتلك الأسواق. فأدى التحالف بين الشركتين إلى أن تصبح "أرامكو" أكبر شركة نفط في العالم<sup>(47)</sup>.

في بداية المفاوضات لانضمام شركة النفط "ستاندارد نيوجرسى" إلى شركة "أرامكو" (شركة النفط العربية السعودية) التي تدير نفط السعودية؛ ظهرت مشكلة جديدة تتعلق بشركة نفط العراق<sup>(48)</sup>، فالمشاركون فيها وقعوا في الماضي على اتفاق "الخط الأحمر" منذ عام 1928. ويمنع هذا الاتفاق أيًا من الشركاء العمل بشكل انفرادي داخل المنطقة المحددة بالخط الأحمر والتي تعتبر العربية السعودية جزء منها. أي أن الشركتين الأمريكيتين لا تستطيعان الانضمام إلى "أرامكو" إلا في حال أخذنا معهما جميع الشركاء. ولكن في الوقت

45 برجاس. مصدر سبق ذكره. ص215

46 نفس المصدر السابق.

47 قناوى، سليمان. (2001). البترول وأمريكا: مغامرة المال والقوة والسياسة. القاهرة: مكتبة الشروق. ص239

48 تتألف شركة نفط العراق من تحالف لشركة شل-الشركة الإيرانية-الانجليزية، وشركة النفط الحكومية الفرنسية، ورجل أرمني اسمه كولينكان، وكذلك شركة "سوكال" و "نيوجرسى".

نفسه يرفض الملك فهد ابن سعود أن ينضم إلى "أرامكو" أي شريك أمريكي<sup>(49)</sup>. وهنا أعلنت الشركتان الأمريكيتان أن اتفاق "الخط الأحمر" صار لاغياً. ووافق الملك فهد ابن سعود على انضمام هاتين الشركتين إلى "أرامكو"<sup>(50)</sup>. وهكذا بدأ عصر جديد يخرج فيه الانجليز من منطقة الشرق الأوسط ويحل الأمريكيون محلهم. وتحولت شركة "أرامكو" إلى هيئة استعمارية داخل المملكة تسيّر أموراً تُعنى بالنفط وغير النفط؛ ولم تشك عائلة سعود من هيمنة تلك الشركة إلا بعد عقود، حين تحولت سيطرة "أرامكو" إلى مسألة سياسية محرّجة.<sup>(51)</sup> وكان الرئيس الأمريكي روزفلت قد أعلن عام 1943 "إن العربية السعودية أصبحت من الآن فصاعداً ذات ضرورة حيوية للأمن القومي الأمريكي"<sup>(52)</sup>. فأتت الحرب الباردة، حصلت العائلة المالكة على تعهد بحماية الولايات المتحدة لأمنها (لا لأمن العربية السعودية ذاتها)، مقابل خدمات اقتصادية وسياسية جمّة. واستطاعت الحكومة السعودية أن تتخربط في معركة أمريكا ضد الأنظمة الشيوعية؛ مخافة أن تطول الثورات أرض المملكة<sup>(53)</sup>.

#### \*نشوء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك":

ظل الاتحاد السوفيتي يدفع بالمزيد من إنتاجه إلى السوق العالمية عبر صفقات مقايضة، كان هدف الزعيم السوفيتي خروشوف سياسياً؛ بحيث يجعل أوروبا تعتمد على الاتحاد السوفيتي، وبالتالي يضعف حلف شمال الأطلسي ويتمكن من الوصول إلى الشرق الأوسط. أثار هذا الوضع الدول المصدرة للنفط<sup>(54)</sup>. في تاريخ 10-9-1960 اجتمع مندوبون من السعودية وفنزويلا والكويت والعراق وإيران في مدينة بغداد وحضرت قطر بصفة مراقب. قرروا عند انتهاء أعمالهم في أيلول/سبتمبر تأسيس كيان جديد اسمه منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك". وأعلن عن هدف المنظمة الدفاع عن سعر النفط وتنظيم الإنتاج. وكانت الدول الخمس

49. قناوى، سايمان. (2001). "البيترو والامريكا: مغامرة المال والقوة والسياسة". القاهرة: مكتبة الشروق ص239

50. نفس المصدر السابق ص239.

51. أبو خليل، أسعد. (2003). الحرب الأمريكية الجديدة ضد "الإرهاب". ترجمة: ميرفت أبو خليل. بيروت: دار الآداب. ص90

52. مصدر سابق. حافظ برجاس. ص217.

53. أبو خليل، مصدر سبق ذكره. ص91.

54. قناوى، مصدر سبق ذكره. ص245

المؤسسة للمنظمة هي مصدر 80% من صادرات النفط الخام في العالم<sup>(55)</sup>. وكان للشيخ عبدالله الطريقي، الذي تولى إدارة شؤون النفط والمعادن السعودية في عقد الخمسينات، الدور الكبير في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). وأراد الشيخ الطريقي، من أبرز خبراء النفط العرب، التحرر من الاحتكار النفطي في العربية السعودية. فعملت شركة "ارامكو" على إقالته من منصبه في آذار/مارس 1962، وتعيين الشيخ أحمد زكي اليماني مكانه ضمن خطة وضعتها وزارة الخارجية الأمريكية وشركة "ارامكو"<sup>(56)</sup>.

### \*قطع إمدادات النفط عام 1973\1974 عن الولايات المتحدة وهولندا

شكلت هذه الخطوة العربية نقطة تحول في السياسة الأمريكية اتجاه العربية السعودية. شعرت بخطر فقدان سيطرتها على منطقة الخليج العربي ونفطه. فوضعت الخطط لعدم تكرار فعل كهذا في المستقبل، والمفارقة أنه تم ذلك بمساعدة العربية السعودية التي اعتقدت هي الأخرى بأنها تحمي بهذه الطريقة مصالحها مع الولايات المتحدة. أمر زاد من اعتمادية العربية السعودية وتبعيتها للولايات المتحدة. فبدلاً من أن تشكل خطوة قطع الإمدادات النفطية تحركاً نحو الأمام والتقدم للخروج من التبعية والسيطرة الأمريكية؛ كانت مرحلة تعززت بعدها هذه التبعية. كانت أهمية الحظر النفطي بالغة، وإن كانت رمزية للعرب بصفة عامة. فقد استخدم النفط لأول مرة في النزاع العربي-الإسرائيلي. كانت إجراءات قطع إمدادات النفط السابقة خلال أزمة السويس عام 1956 والحرب العربية-الإسرائيلية عام 1967 لا يعتد بها وقتذاك. فقد أخفقت في تلك المرات بلفت انتباه الإعلام العالمي بسبب الفائض النفطي إبان الستينات. أو في إثارة أزمة اقتصادية عالمية مماثلة للتي حدثت عام 1973<sup>(57)</sup>.

قبل عام 1973، كانت العربية السعودية قد طمأننت المجتمع الدولي بأنها لن تستخدم النفط كسلاح لحمل الغرب على الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي الفلسطينية<sup>(58)</sup>. وكانت هي جادة بذلك. فالعربية

55. نفس المصدر السابق.

56. بيضون، توفيق سعيد. (1988). الاقتصاد السياسي الحديث. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص378

57. الرشيد، مضاوي. (2002). تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث. بيروت: دار الساقي. ص215-217.

58. نفس المصدر السابق. ص190.

السعودية لم تتصدر الحملة من أجل فرض المقاطعة النفطية وخفض الإنتاج، ولا كانت تتوقع الزيادات الهائلة في أسعار النفط التي أسفرت عنها المقاطعة. وأخرت العربية السعودية التزامها بالمقاطعة مع البلدان العربية النفطية الأخرى حتى لم يعد بمقدورها التأخير أكثر. وقررت التخلي عن لعبة الانتظار بعدما وجدت أن مصر تواجه مصاعب عسكرية ستقلب نتائج النجاحات الأولية التي أحرزتها في الحرب. وكذلك نتيجة وقوعها تحت ضغط يدفعها إلى الاستجابة للدعوة التي أطلقتها منظمة التحرير الفلسطينية في 7 تشرين الأول أكتوبر 1973 بحض الدول العربية النفطية على استخدام ثرواتها سلاحاً في المعركة<sup>(59)</sup>. فالعلاقات بين الولايات المتحدة والعربية السعودية كانت تقوم على التزام العربية السعودية بانتهاج سياسة نفطية معتدلة تضمن انخفاض أسعار النفط لصالح الولايات المتحدة وأوروبا. وبالمقابل تعمل الولايات المتحدة على إحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط؛ وضمان تطور العربية السعودية اقتصادياً وعسكرياً؛ والتكفل بالأمن الإقليمي<sup>(60)</sup>. ولكن كان هناك إشكالية بين البلدين وهي أن الولايات المتحدة حليف رئيسي لإسرائيل التي تهدد أمن العديد من البلدان العربية.

في تموز/يوليو 1973 رفعت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) سعر النفط بنسبة 11.9% وأدى اندلاع الحرب المصرية الإسرائيلية في تشرين الأول أكتوبر إلى زيادات إضافية في أسعار النفط. وفي تشرين الأول أكتوبر أعلنت العربية السعودية عن خفض الإنتاج بنسبة 10% مع فرض حظر تام على شحن النفط للولايات المتحدة وهولندا<sup>(61)</sup>. وكانت أوروبا واليابان بصفة خاصة، تعتمدان على نفط الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان تهديد المقاطعة وارتفاع أسعار النفط أكبر عليها منه على الولايات المتحدة. وكان من المتوقع أن تتسبب أزمة النفط وزيادة أسعاره في تعطيل الاقتصادات الأوروبية. وتؤدي بالنهاية إلى حدوث ركود اقتصادي عالمي<sup>(62)</sup>.

59 Grayson, Benson. (1982). Saudi-American Relations. Washington: University Press of America. p.82.

60 الرشيد. مصدر سبق ذكره. ص 196.

61 Benson. Previous Resource. p.110.

62 الرشيد. مصدر سبق ذكره. ص 192.

من آثار قطع الإمدادات على ألمانيا الغربية، على سبيل المثال، تعرضت صناعة السكر لخطر الدمار الشامل؛ لأنها إذا حرمت من النفط مدة 24 ساعة سينتبلور السكر في الأنابيب وستخرج ألمانيا من سوق السكر العالمي<sup>(63)</sup>. وبهذه الطريقة استطاعت مجموعة صغيرة من الدول، لا تتمتع بقوة عسكرية ذات حجم، وضع اقتصاديات اغلب الدول الغربية تقريبا المتطورة تحت وطأة خطر نقص و نفاذ الوقود. ولكن استخدام العقوبات الاقتصادية من قبل العربية السعودية مع ثماني دول أخرى أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ضد الولايات المتحدة، لم تصل إلى أهدافها التي وُضعت من أجلها، وهي الضغط في سبيل تغيير الموقف الأمريكي المساند لإسرائيل. ونجد أن المقاطعة أصابت بالأذى الدول الفقيرة المستوردة للنفط والتي واجهت ارتفاع الأسعار النفطية بشكل هائل. ضعف العربية السعودية في نواحي أساسية تتجلى سكانيا واجتماعيا وعسكريا واقتصاديا جعلها غير قادرة على التأثير بشكل جدي في سياسة الولايات المتحدة اتجاه إسرائيل، حتى بعد قيامها بالمقاطعة النفطية<sup>(64)</sup>.

وجرى التهويل بآثار المقاطعة النفطية. كانت الولايات المتحدة تستورد من النفط السعودي زهاء 3% من إجمالي الاستهلاك الأمريكي. وعند حساب إجراءات الحظر على شحن النفط التي اتخذتها الدول العربية الأخرى؛ يكون النقص الذي تعرضت له الولايات المتحدة نحو 12% من إجمالي الإمدادات التي تتلقاها<sup>(65)</sup>. أكد الحظر النفطي موقع السعودية المحوري بين البلدان النفطية، ووضعها في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة لأول مرة، وفرض عليها دورا قياديا لا سابق له في العالم العربي. وكانت الولايات المتحدة حتى ذلك الحين تعتبر إسرائيل وشاه إيران حليفها الرئيسيين في الشرق الأوسط. ولكن بعد الأزمة النفطية برزت السعودية بوصفها حليفا محتملا أخرا<sup>(66)</sup>.

63. قنواى، مصدر سبق ذكره، ص251.

64 Halliday, Fred. (1974). *Arabia Without Sultans*. London: Penguin. p127

65. الرشيد، مصدر سبق ذكره ص193.

66. الرشيد، مصدر سبق ذكره، ص196.

رغم المواجهة التي حدثت لأول مرة بين الولايات المتحدة والسعودية عام 1973 إلا أن العربية السعودية- أثناء الحظر النفطي وبعد انتهائه- عملت على المحافظة على علاقاتها مع الولايات المتحدة عن طريق حماية مصالحها النفطية. في آذار/مارس 1974 هددت العربية السعودية بالانسحاب من "أوبك" كي تُقنع الأعضاء الآخرين بإبقاء أسعار النفط منخفضة. وكوفئ الموقف السعودي بتوقيع اتفاقيات اقتصادية وعسكرية مع الولايات المتحدة<sup>(67)</sup>. أدت هذه المقاطعة النفطية إلى زيادة درامية في العائدات النفطية. وبما أن العربية السعودية تتحكم بأكثر من ربع إجمالي القدرة الإنتاجية للنفط، حصدت الدخل الأكبر<sup>(68)</sup>. وأتاح ذلك لها إطلاق عملية التحول الاقتصادي فزادت إنفاق الحكومة على البنية التحتية. في عام 1972، كان إجمالي الناتج المحلي السعودي 40.5 بليون ريال. وفي عام 1973 بلغ 99.3 بليون ريال<sup>(69)</sup>. استثمرت العربية السعودية القسم الأكبر من العائدات النفطية في الولايات المتحدة، دفع السعوديون 45 مليون دولار على التسليح عام 1970 من الولايات المتحدة. وارتفع هذا الإنفاق عام 1974 إلى 2 بليون دولار (أي خلال قطع الإمدادات النفطية)، ووصل الإنفاق عام 1979 إلى 6 بليون دولار. وكانت هذه الأموال موزعة ما بين شراء الأسلحة الأمريكية، والحصول على التدريب الأمريكي للقوات السعودية وبناء القواعد العسكرية<sup>(70)</sup>.

عبر أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي عن مخاوفهم من استثمارات "أوبك" في الولايات المتحدة. وفي 7 أيار/مايو 1975، قام الرئيس الأمريكي فورد بتأسيس لجنة لمراقبة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة. وعبر مكتب المحاسبات العام في أمريكا عن نفس المخاوف بحيث اعتبر أن الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة تهدد الأمن فيها<sup>(71)</sup>. وفي عام 1978، استوردت العربية السعودية ما قيمته 4.4 بليون دولار من البضائع الأمريكية. وبذلك أصبحت سابع أكبر سوق للصادرات الأمريكية. وبحلول عام 1979، وظفت 35 بليون دولار في سندات الحكومة الأمريكية و24 بليون دولار في استثمارات أمريكية أخرى<sup>(72)</sup>.

67. نفس المصدر السابق ص200.

68 Tea'treault. Previous Recourse.p.226.

69 تقرير صندوق النقد الدولي لعام 1999 ص798.

70 Tea'treault. Previous Resource.p.228.

71 Same Previous Resource.P231.

72 Halliday. Previous Resource.p.132



نرى هنا بأن الأموال الوفيرة التي حصلت عليها العربية السعودية نتيجة الزيادة الهائلة في عائدات النفط، لم تجعلها بلدا متطورا ومتقدما صناعيا. فأغلب الأموال تم استثمارها في الولايات المتحدة أي خارج الدولة. وباتت العربية السعودية دولة مستهلكة بشكل أساسي للبضائع والسلاح الأمريكي. وتكون العائلة المالكة في سياساتها قد دفعت أكثر باتجاه توطيد تبعية العربية السعودية اتجاه الولايات المتحدة. وفي القسم التالي سنتعرف على الخطوات الأمريكية الحثيثة التي أحكمت تلك التبعية.

### \*الموقف الأمريكي بعد قطع إمدادات النفط عام 1973:

إن فكرة الوصول العسكري الأمريكي إلى مناطق النفط في الخليج العربي، تشكل هدف استراتيجي في سياسة الولايات المتحدة؛ تسعى إلى تحقيقه لحماية مصالحها النفطية الاقتصادية من أي تهديد ومصالح إستراتيجية دولية أخرى. جاءت حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 والحظر النفطي ليساهما في إسراع الإدارة الأمريكية إلى وضع مخططات التدخل العسكري المباشر بهدف الإطاحة بسلاح النفط وإسقاطه والحيلولة دون استخدامه ثانية من قبل الدول العربية المنتجة له<sup>(73)</sup>. وهدد صنّاع السياسة الأمريكيين باستخدام القوة العسكرية ضد الدول المصدرة للنفط. كما أطلق بعض الوزراء الأمريكيين عددا من التصريحات المتوعدة، مثل الوزيرين هنري كيسنجر وويليام سايمون، وتضمنت التصريحات تهديد بإمكانية اجتياح الولايات المتحدة الخليج لتولي السيطرة على حقول النفط. صرح كيسنجر أول مرة عن إمكانية الاجتياح الأمريكي العسكري للخليج في مؤتمر صحفي عُقد في واشنطن يوم 21 نوفمبر 1973<sup>(74)</sup>.

أبرز دراسة تضمنت خطة متكاملة للتدخل عسكريا في مناطق النفط العربي، تلك التي أعدها كل من جونز كولينز، الخبير في شؤون الدفاع القومي؛ وكلايد مارك، المحلل لشؤون الشرق الأوسط. ونُشرت هذه الدراسة

73. السمّك، محمد. (1991). إستراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة بيروت: مركز الدراسات والبحوث والتوثيق. ص34.

في آب/أغسطس 1975 تحت عنوان "أبار النفط كأهداف عسكرية-دراسة في الإمكانيات"<sup>(75)</sup>. وتناولت الدراسة في مضمونها حجم المصالح النفطية للولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط وماهية القرارات الواجب اتخاذها لاستخدام القوة وكيفية تبريرها. وتطرقت أيضا إلى الظروف التي يجب أن تتوفر لتحقيق السيطرة على المصادر النفطية وردود الفعل المحتملة من قبل الدول المنتجة والاتحاد السوفيتي. واتخذت الدراسة، العربية السعودية كمسرح لتنفيذ العملية، ترافق مع ذلك الإسهاب في وصف طبيعتها الجغرافية ومواقع المنشآت النفطية، وتقدير الاحتياجات العسكرية لانجاز العملية. ولم تنفذ الولايات المتحدة هذه الخطة لسببين؛ تخوفها من ردة الفعل السوفيتية من جهة؛ ومعارضة الرأي العام الأمريكي للتدخل العسكري من جهة أخرى بسبب عقدة فيتنام.

سعت الحكومة الأمريكية إلى إيجاد حلول جذرية لمسألة قطع الإمدادات النفطية العربية عن الغرب. فأتى الوزير الأمريكي هنري كيسنجر بفكرة إنشاء وكالة الطاقة الدولية عام 1974. أدى ذلك إلى تخوف "أوبك" من الوكالة، ووجدت أن وكالة الطاقة الدولية تهدد استمرارية سيطرتها على مصادرها النفطية. فكانت السياسة الرئيسية لوكالة الطاقة الدولية تتطلب من الأعضاء إيجاد استراتيجيات لخرن النفط؛ واستخدامه في حال أوقفت "أوبك" إمداداتها النفطية<sup>(76)</sup>. وجاءت هذه السياسة من وكالة الطاقة الذرية بهدف المناورة من أجل إجبار دول "أوبك" على خفض أسعار النفط؛ أو خلق وضع سياسي غير مستقر في تلك الدول. ومعظم النفط الذي تم تخزينه كان مصدره نفط دول "أوبك". وكانت العربية السعودية أكثر الدول في مأزق جراء هذه السياسة، فضغظت على إدارة كارتر لوقف شراء النفط السعودي بهدف التخزين كاحتياطي تنفيذاً لسياسة الوكالة. وكان سبب السعودية وراء مطالبتها هذه هو أن إتمام هذه الصفقات خلال فترات النقص في الإمدادات على الصعيد العالمي، تكون عوائق أمام إبقاء أسعار النفط منخفضة. ولمحت السعودية إلى إمكانية الانتقام عن طريق وقف الإنتاج<sup>(77)</sup>.

75. Same Previous resource.p.22

76. Tea'treault .Previous Resource.p.226

77. Same Resource-

نرى بذلك أن العربية السعودية رغم تبعيتها في ذلك الوقت إلى القرار الأمريكي بشكل عام -مع موقفا من قطع الإمدادات النفطية عام 1973- إلا أنها كانت على مقدره بالدفاع عن مصلحتها في الدرجة الأولى. أي أن سياسة تكوين وكالة الطاقة الذرية لم تزيد من تبعية العربية السعودية بل الإجراءات والخطط الأمريكية التي نفذتها في منطقة الخليج وتحديدا في السعودية؛ بمساعدة عوامل إقليمية أدت إلى تكريس وتعظيم تلك التبعية.

### \*هواجس الأمن في العربية السعودية:

سيتبين هنا دور الهاجس الأمني الداخلي والإقليمي السعودي في توطيد تبعية العربية السعودية للولايات المتحدة. والعوامل التي لعبت دورا في تعزيز تلك الهواجس. وترجمتها سعوديا عن طريق شراء الأسلحة الأمريكية والاعتماد على التدريب العسكري الأمريكي. في نيسان/أبريل 1974 وقع وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان عقدا لشراء ما قيمته نحو 270 مليون دولار من الصواريخ والمعدات العسكرية. وفي عام 1976 استحدث سلاح الهندسة الأمريكي فرقة خاصة بالشرق الأوسط؛ شاركت في برنامج إنشائي ضخم، تضمن إنشاء "ثلاث مدن" عسكرية في العربية السعودية هي الباطن "قرب الحدود العراقية" وخميس مشيط "قرب الحدود اليمنية" وتبوك "قرب الحدود الأردنية. وكانت المواقع تعكس انعدام الأمن ونظرتها إلى جيرانها "المثيرين للمتاعب"<sup>(78)</sup>. كان التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط أساسا تحت تأثير حماية هذه المناطق من المد الشيوعي. أما بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح التدخل من أجل تكريس وحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية.

إبان الثمانينات لعبت عوامل عدة على شعور العربية السعودية بتنامي التهديد على أمنها؛ هم الثورة الإيرانية عام 1979 والحرب الإيرانية-العراقية عام 1980، والغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979. مخاوف العربية السعودية ازدادت بإقامة نظام إسلامي في إيران يعتمد الخطابية المعادية للغرب ومهاجمة الدول الإسلامية المتحالفة معه. وكذلك رغبة إيران في تصدير نموذجها الإسلامي إلى البلدان التي فيها أقليات شيعية كبيرة

كالحال في السعودية، فأقنعت الخطابية الإيرانية العربية السعودية بأن إيران تمثل تهديداً خطيراً على أمنها الداخلي<sup>(79)</sup>. ذهبت القوات الأمريكية إلى العربية السعودية كحماية عام 1980 أي في بداية الحرب الإيرانية-العراقية. ولكن مبادرة كارتر بإرسال قوات الانتشار السريع للدفاع عن المنطقة، جلبت عدة مشاكل للعربية السعودية. أدى قدوم القوات الأمريكية إلى إثارة مشاكل داخلية وتوترات، هي أصلاً موجودة، تعترض على علاقة العربية السعودية بالولايات المتحدة.

كانت العربية السعودية، دائماً، تريد حماية عسكرية أمريكية، ولكن عندما قُدم هذا العرض لها في أوائل الثمانينات رفضت السماح لقوات قتالية أمريكية بالمرابطة في أراضيها. إذ اعتبر حدوث ذلك من الخطورة بحيث لا يمكن القبول به. في نيسان/أبريل 1980، قال وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل إن إقامة قواعد عسكرية أمريكية ليس من شأنه إلا تهديد البلد المضيف<sup>(80)</sup>. فاستمرت الولايات المتحدة بالسعي نحو اقتناص فرصة للسماح لها بالتواجد بكثافة. بعثت العربية السعودية بطلب عاجل إلى واشنطن أن ترسل أربع طائرات أوإكس في أيلول/سبتمبر 1980 لمساعدة الدفاعات الجوية السعودية ضد هجوم إيراني محتمل. وحاولت الولايات المتحدة، من خلال هذه الصفقة، استعادة مصداقيتها كشريك أمني يمكن التعويل عليه. واستعادة ثقة السعوديين بالتزامها بالأمن الإقليمي في الخليج. أصبح أمن العربية السعودية هاجساً ملحاً بصورة متزايدة في منتصف الثمانينات. رغم بعدها جغرافياً عن مسرح القتال بين إيران والعراق، ولكن العمليات العسكرية في مياه الخليج كانت تهدد أمن حقولها النفطية. وفي عام 1984 ضربت الصواريخ الإيرانية سفن شحن وناقلات كويتية وسعودية خارج منطقة العمليات عندما كانت في طريقها إلى موانئ سعودية وكويتية أو منطلقة منها<sup>(81)</sup>.

وشهدت الثمانينات بداية انقسامات اجتماعية واقتصادية حادة في العربية السعودية. إذ كانت النخبة الثرية تتألف من دائرة محكمة من أفراد الأسرة الملكية ونبلاء القبائل وطبقة من السعوديين المتعلمين الناجحين

79. الرشيد. مصدر سبق ذكره. ص 215

80. الرشيد. مصدر سبق ذكره. ص 220

تجاريا. وكان عموم السكان المتزايدين عددا لديهم إمكانيات محدودة في الوصول إلى الدوائر النافذة؛ نتيجة الأصول المحلية أو انعدام الارتباطات الأسرية أو التهميش الاجتماعي، رغم ارتفاع مستوياتهم التعليمية. وكان البدو المتمدنون حديثا وفلاحو الواحات التقليديين ينتمون إلى هذه الفئة من السعوديين المهمشين سياسيا واقتصاديا<sup>(82)</sup>. وجدت العربية السعودية في النظام ألبعثي العراقي والجمهورية الإسلامية في إيران خطران يهددان أمنها، فالاثنتين لديهما مطالب توسعية إقليمية قريبة جغرافيا من حدودها. ومع ذلك كانت تفضل دعم العراق لأنها اعتبرت أن إيران تشكل خطرا أفدح. فكانت مشاركتها في الحرب الإيرانية-العراقية غير مباشرة عبر تقديم مساعدات ( هبات وقروض الميسرة والمعدات العسكرية والمعونات النفطية والقروض التنموية) إلى العراق<sup>(83)</sup>. أدت الحرب الإيرانية-العراقية إلى سعي العربية السعودية نحو إيجاد سياسة أمنية مشتركة مع دول الخليج العربية الأخرى. فكانت إحدى الدول المبادرة إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي في أيار/مايو 1981. ضم الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان. وكان امن دول الخليج العربية والتنسيق العسكري بين أعضائه هما الشاغلين الرئيسيين للدول المؤسسة. وتركزت أولويات المجلس على التعاون الإقليمي وإنتاج سياسة عدم انحياز والتضامن الإسلامي، وإبقاء الوجود العسكري الأجنبي خارج الخليج<sup>(84)</sup>. عندما انتهت الحرب الإيرانية-العراقية في آب/أغسطس 1988، شعرت العربية السعودية بالارتياح لرؤية إيران وقد اعترها الضعف، ولكنها أخذت تنظر بتوجس متزايد إلى النظام العراقي<sup>(85)</sup>.

في السبعينات والثمانينات كانت العربية السعودية تتفق من 14 إلى 24 بليون دولار سنويا على الدفاع. وبلغ هذا الإنفاق 36% من الميزانية عام 1988 و20% من إجمالي الناتج المحلي طوال عقد الثمانينات. وبلغت واردات السلاح ما قيمته 52.4 بليون دولار خلال الفترة الواقعة بين 1985 و1992<sup>(86)</sup>.

82. Teatreault.Previous Resource.p231

83. الرشيد.مصدر سبق ذكره.ص217

84. نفس المصدر السابق.ص238

85. قناوى.مصدر سبق ذكره.ص220

86. Cordesman,Anthony.(1997).Saudi Arabia: Guarding the Desert Kingdom. Boulder: West view Press.p.105-107.

إن الدخل القومي للعربية السعودية لا يتجاوز نصف الدخل القومي لإسرائيل. وتقع العربية السعودية بين دول العالم من حيث الدخل القومي في المرتبة سبعين، بعد سلوفاكيا وبلغاريا. وإذا استمرت المعدلات الحالية (في النمو السكاني والنظام التعليمي الغير متقدم)، فإنها قد تصبح دولة فقيرة بعد 25 عاما وتحكمها عائلة مالكة ثرية<sup>(87)</sup>.

### \*نقطة التحول في غزو العراق للكويت:

شكل غزو العراق للكويت عام 1990 وما تبعه من أعمال عسكرية واسعة النطاق ضد العراق، نقطة تحول حاسمة في تحقيق الهيمنة الأمريكية الكاملة على منطقة الخليج<sup>(88)</sup>. شعرت العربية السعودية أن خطرا داهما يهددها بغزو العراق للكويت. وأصبح تحرير الكويت أولوية لإبعاد الجيش العراقي عن الحدود المباشرة لها. وكان هذا التحرير يعتمد على معونة القوات الأمريكية تحت مظلة ائتلاف متعدد الجنسيات. في غضون أيام نُصح الملك فهد بان يطلب حماية الولايات المتحدة. سارعت واشنطن إلى إرسال قوات جوية وقوات بحرية إضافية إلى السعودية ومنطقة الخليج. ووصل أكثر من 500 ألف جندي أمريكي فيما بعد<sup>(89)</sup>. ومن هنا حققت الولايات المتحدة بشكل فعلي ما كانت تسعى له من إحكام سيطرتها على المنطقة من خلال وجود قواتها وعتادها الحربية. ونستنتج أن المبالغ الضخمة التي أهدرتها العربية السعودية على الإنفاق العسكري، فشلت في تأمين قدرة سعودية في الدفاع عن نفسها. ويُرى التدخل العسكري الأمريكي في التسليح كتغلغل واختراق للقوات السعودية من قبل قوة خارجية كانت قد عبرت أثناء قطع الإمدادات النفطية عام 1973 عن إمكانية تدخلها العسكري للمحافظة على الوصول إلى النفط.

كان يوجد مخاوف كبيرة في واشنطن عبر عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) حين قال: "إننا سنفقد وظائفنا، سنفقد الرفاهية التي نعيشها، سنفقد حريتنا لو تركنا صداما يسيطر على منابع النفط". وذلك لأنه لو

87. دوران، مايكل وفريد زكريا. (2005). ملفات أمريكية ساخنة "السعودية، حزب الله" ترجمة: يوسف الجهماني. بيروت: دار الكنوز الأدبية للطباعة والنشر والتوزيع. ص 54

88. المجذوب، طه. (2001). الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط القاهرة: مكتبة الشروق. ص 97

89. نفس المصدر السابق. ص 99.

نجح في الغزو لكان قد سيطر على 25% من احتياطي النفط العالمي وعلى 20% من مجموع إنتاج "أوبك"<sup>(90)</sup>.

وعلى الصعيد السعودي الداخلي، زادت المشاكل الداخلية نتيجة سماح العائلة المالكة للقوات الأمريكية بالتواجد على أرضها عقب غزو العراق للكويت. وازدادت حدة المعارضة الشعبية (وهي ذات منحى إسلامي)، بعد أن تدهور الاقتصاد السعودي وازداد العجز في الموازنة ونفشت البطالة<sup>(91)</sup>. وأبرز ما يحكم السياسة الأمريكية في المنطقة هو ضمان حماية المصالح الأمريكية وتوفير الأمن الكامل في منطقة الخليج بما يؤكد استمرار تدفق النفط، الذي يمثل ثلثي الاحتياطي العالمي. وضمن أمن وتفوق إسرائيل عسكرياً وتكنولوجياً عن الدول العربية، بما يمكنها من القيام بدورها الحيوي في إطار الإستراتيجية الأمريكية الإقليمية والعالمية، باعتبار أنها جزء لا يتجزأ عن الأمن القومي الأمريكي<sup>(92)</sup>.

وكانت العلاقات السعودية-الأمريكية في الظاهر جيدة قبل تفجيرات نيويورك وواشنطن. لكن لم تمض أيام على تلك الأحداث حتى شن الإعلام الأمريكي حملة إعلامية وسياسية أمريكية ضد العربية السعودية. ولم تتوقف "مصادر رسمية" عن تسريب معلومات شخصية عن الحياة الخاصة لأفراد في العائلة المالكة. وخشيت العربية السعودية من تنامي هذه الأصوات. فاستخدمت شركات العلاقات العامة العملاقة وأنفقت عليها أموالاً طائلة<sup>(93)</sup>. واستمرت الحكومة السعودية في محاولة إرضاء الولايات المتحدة عبر عدم السماح لأي انتقاد للحرب الأمريكية ضد أفغانستان، وإسكات من تجرأ على انتقاد الدور الأمريكي. وقدم الأمير عبد الله اقتراحاً يعرض فيه السلام والتطبيع الكامل مع إسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967. وتقدم باقتراحه إلى القمة العربية في بيروت<sup>(94)</sup>.

90. قناوى، مصدر سبق ذكره، ص253

91. أبو خليل، مصدر سبق ذكره، ص94

92. المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص102

93. نفس المصدر السابق، ص95-98

94. أبو خليل، مصدر سبق ذكره، ص99.

واظهر تقرير لجنة الرئاسة، الذي أعدته مجموعة الرئاسة للدراسات في معهد واشنطن في حزيران/يونيو 2001 وقدمته للرئيس بوش الابن قبل أحداث الحادي عشر من أيلول، السياسة الأمريكية المفضل إتباعها اتجاه السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي<sup>(95)</sup>. وينصح التقرير الولايات المتحدة بتعميق الحوار مع دول الخليج حول ضرورة وأهمية بقاء القوات العسكرية الأمريكية فيها. ووجوب توقع الولايات المتحدة أو انتظار أن تدفع دول الخليج ثمن الدفاع عنها، والاستمرار في بناء قدراتها ودفاعاتها الخاصة، وان تقدم التسهيلات اللازمة للقوات الأمريكية في انجاز المهام الموكلة لها. ويقول التقرير انه يجب على الولايات المتحدة أن تقيم حوارا عالي المستوى مع السعودية حول حاجتها إلى إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية. ويؤكد التقرير على أن دور الولايات المتحدة كمدافع عن أمن الخليج-المبرهن عليه في الحرب-يقدم لها موقعا خاصا في إمكانية التوصية للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية. ولكن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة تملئ عليها(حسب التقرير) أن تكون أولوياتها هي المحافظة على أمن الخليج أولا، والتقدم نحو الديمقراطية ثانيا. ويؤكد التقرير على أن أي انخفاض في التصميم السعودي في دعم الجهود الأمريكية للحفاظ على امن الخليج، أو في الحاجة إلى التنسيق الكامل وغير المشروط لصد/أو الحيلولة دون حدوث هجمات إرهابية ضد مواطني الولايات المتحدة أو أصولها المادية أو مصالحها، سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على تعهدات الولايات المتحدة في أمن العربية السعودية.

عندما نتمعن بهذا التقرير سنجده يُبرز أهم النقاط التي تلخص علاقة الولايات المتحدة بالعربية السعودية. ويعرض المنظور الصريح للتبعية السعودية ويؤكد عليه. قد نجد بالظاهر أن العلاقة بين البلدين هي تحالفية ولكن الحقيقة هي أن هناك كلمة أخرى بجانب تحالفية هي هيمنة تحالفية تسيطر فيها الولايات المتحدة على القرار السياسي السعودي بل تتدخل أيضا في الشأن السعودي الداخلي مع وجود بُنية عسكرية قوية تسمح لها بذلك. وبالمقابل يوفر السعوديون الأموال الوفيرة للاقتصاد الأمريكي عن طريق الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة.

95. بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط. مصدر سبق ذكره ص 22



## الفصل الرابع

### العراق

أراد حزب البعث الحاكم برئاسة صدام حسين الوصول إلى سيطرة إقليمية؛ وبالتالي الخروج عن الموقع التي رسمته له الولايات المتحدة ولدول المنطقة برمتها؛ وهو بقاء العراق دولة تابعة في الهامش. مساعي صدام حسين ظهرت جليا من خلال أهداف حربه مع إيران ومن ثم اجتياحه للكويت. في كلا الحالتين كان الرئيس العراقي سيسيئر على نسب نفطية تجعل له السلطة المتفذة في الخليج العربي. فيصبح بمقدوره نقل العراق من موقع الدول التابعة الموجودة في الهامش إلى منطقة متقدمة أكثر تقع فيها الدول شبه الأطراف. أمر رفضته الولايات المتحدة بشدة مما دفعها إلى العمل بالقوة العسكرية لتعيد العراق ليس فقط إلى الأطراف وإنما سحقه إلى أدنى مستوى في الأطراف.

التسلسل التاريخي للأحداث يُقدم لنا صورة واضحة لبداياتها والمراحل التي مرت فيها؛ وأدت إلى تطورها. وتظهر بوضوح ترجمة الولايات المتحدة لمصالحها عن طريق رسم علاقاتها مع الدول في الشرق الأوسط. فكان العراق في فترات على علاقات ممتازة مع الولايات المتحدة عندما كان يحقق أهدافا إستراتيجية أهمها التصدي للنفوذ الإيراني في المنطقة. ولكن عندما دخل العراق على المنطقة الحساسة والحيوية للولايات المتحدة باجتياحه للكويت؛ دُق ناقوس الخطر وبدأت الخطط تُوضع في البيت الأبيض لئتم تنفيذها في الوقت المناسب للقضاء على النظام العراقي بزعامة صدام حسين. وهذا ما تم بالفعل. ولكن كان لا بد من وجود مبررات ومصوغات للتنفيذ. جميع هذه القضايا بدأ من العلاقات الجيدة بين الولايات المتحدة والعراق، وصولا إلى اجتياح العراق للكويت وتغير الموقف الأمريكي نحوه، والخطط التي وُضعت للقضاء على النظام العراقي وإحكام السيطرة على الخليج بشكل أكبر. سيتم عرضها في هذا الفصل المتعلق بالعراق. والاهم من ذلك التوصل إلى حقيقة عدم السماح الأمريكي لأية قوة في المنطقة الصعود إلى الأعلى والانتقال من مرتبة

الدول التابعة إلى الدول شبه الأطراف عن طريق الهيمنة الأحادية العسكرية التي نفذت سياستها الولايات المتحدة مع العراق.

### \*المراحل التاريخية للعلاقة الأمريكية-العراقية:

في بداية الخمسينات، تأثرت الحركة الوطنية في العراق بتيار التأميم الذي أطلقه الرئيس الإيراني آنذاك محمد مصدق، وأخذت تطالب بتأميم شركات النفط في العراق. أمام هذا الموقف، وافقت الشركات على تعديل الامتيازات عام 1952. وأقرت مبدأ المناصفة في الأرباح بين الحكومة العراقية والشركات<sup>(96)</sup>. وكانت شركة البترول التركية تضم تلك الشركات ( شركة البترول البريطانية ومجموعة شركات شل الهولندية، وشركة البترول الفرنسية والمجموعة الأمريكية. وكانت نسبة مساهمة كل من هذه الشركات 23.75 % )<sup>(97)</sup>. وفي 14 تموز/ يوليو 1958، قامت الثورة العراقية وفتح من جديد ملف الاحتكار النفطي نظرا لأهمية النفط في الاقتصاد العراقي. وطالبت الحكومة العراقية شركات النفط بزيادة الإنتاج وتعديل شروط الامتيازات التي اعتبرتها الحكومة العراقية مجحفة. وجرت بين الجانبين مفاوضات صعبة لم تسفر عن أية نتائج. لكن في هذه الأثناء مارست الشركات ضغوطا على العراق فخفضت إنتاجه من النفط، وعملت على تخفيض أسعار النفط العالمي أكثر من مره أواخر الخمسينات. الأمر الذي أوجد صعوبات اقتصادية كبيرة في وجه الحكومة العراقية<sup>(98)</sup>. ورد العراق على هذا الموقف بإصدار القانون رقم 80 لعام 1961، والقاضي بسحب 99.5 % من الأراضي التي شملها الامتياز المعطى لشركة نفط العراق، والسماح لها بالعمل في مساحة 1937 كلم مربع فقط حيث توجد منشآت الشركة وحقولها المنتجة<sup>(99)</sup>.

وفي 17 تموز/ يوليو 1968، جرى انقلاب أوصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة، فسعى إلى حل بعض المعضلات الداخلية. فعقد اتفاقا نفطيا مع الاتحاد السوفيتي عام 1969 من أجل تطوير حقول شمال الرميلة. وتعتبر هذه الخطوة بداية خروج العراق من احتكار تحديد الإنتاج من قبل شركات الاحتكار. أما

<sup>96</sup> برجاس. مصدر سبق ذكره. ص 236

<sup>97</sup> سامبسون، أنتوني. (1976). الشقيقات السبع. ترجمة: سامي هاشم بيروت. معهد الإنماء العربي. ص 236

<sup>98</sup> "النفط العراقي". (1973). دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم. وزارة الإعلام. الجمهورية العراقية. ص 40

<sup>99</sup> نفس المصدر السابق. ص 42

الخطوة الثانية، فكانت عندما أقدم على تأميم شركة نفط العراق في حزيران/ يونيو 1972. فأصبحت الثروة النفطية العراقية ملكا للعراقيين<sup>(100)</sup>. ولم تكن هناك علاقات عراقية-أمريكية تقريبا خلال الفترة 1967-1980؛ إذ كانت السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي مبنية على إقامة روابط متينة مع إيران والمملكة العربية السعودية. وكان العراق حليف للاتحاد السوفيتي منذ عام 1972<sup>(101)</sup>. لم تبدأ واشنطن إلا في عام 1979 - أي بعد قيام الثورة الإيرانية- بإعادة تقويم دور العراق ضمن سياساتها في منطقة الخليج العربي بحيث يصبح العراق القوة المقابلة للقوة الإيرانية في المنطقة<sup>(102)</sup>. وذلك بسبب خروج إيران عن تحالفها مع الولايات المتحدة بعد قيام الثورة الإيرانية وتحول أمريكا إلى "الشیطان الأكبر". وبدأت إعادة التقويم من منطلق الهدف الأمريكي الشامل في المنطقة، والذي يعود إلى الحرب العالمية الثانية ويتمثل في منع أي قوة، لا تقبلها الولايات المتحدة أو ليست موضع الثقة لديها، أن تهيمن على هذه المنطقة الغنية بالنفط<sup>(103)</sup>.

في شباط/فبراير 1982، أزلت وزارة الخارجية الأمريكية العراق من قائمة الدول التي تدعم الإرهاب. وبذلك سمحت الولايات المتحدة للعراق بعقد صفقات لشراء التقنيات "ذات الاستخدامات المزدوجة"، التي من الممكن استخدامها لأغراض عسكرية. لم تقم الولايات المتحدة ببيع أسلحة للعراق بشكل مباشر وفي ذات الوقت لم تُبد اعتراضا على بيع حلفائها الأسلحة للعراق، بل إنها في أحوال معينة شجعت حلفائها على ذلك<sup>(104)</sup>. وحدث هذا التغيير في الموقف الأمريكي عندما انسحبت القوات العراقية من الأراضي الإيرانية، واتخذت طهران قرارا بنقل ساحة الحرب إلى داخل الأراضي العراقية. فتخوفت الولايات المتحدة من هيمنة قوة معادية لها على منطقة الخليج العربي<sup>(105)</sup>. ومع انخفاض عوائد النفط العراقية واضطراب قطاعها الزراعي بسبب الحرب، قدمت المؤسسة الائتمانية السلعية التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية أكثر من ملياري

<sup>100</sup> برجاس. مصدر سبق ذكره. ص 236.

<sup>101</sup> جوز الثالث، جريجوري. (2003). "السياسة الأمريكية تجاه العراق". أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الاستراتيجية ص 5

<sup>102</sup> النعيمي، عبد الرحمن. (1994). الصراع على الخليج العربي. بيروت: دار الكنوز الأدبية. ص 31

<sup>103</sup> نفس المصدر السابق. ص 32

<sup>104</sup> جوز الثالث. مصدر سبق ذكره. ص 7

<sup>105</sup> النعيمي. مصدر سبق ذكره. ص 35

دولار أمريكي، كتسهيلات ائتمانية للمشتريات العراقية من المنتجات الزراعية الأمريكية منذ عام 1983 وحتى عام 1989. وأصبح العراق أحد المستوردين الرئيسيين للقمح والأرز الأمريكي خلال تلك الفترة<sup>(106)</sup>. وأقيمت كل هذه العلاقات رغم وجود أدلة قاطعة على أن العراق لم يوقف دعمه للجماعات الفلسطينية التي تصنفها الولايات المتحدة على أنها منظمات إرهابية. وأنه كان يستخدم الأسلحة الكيماوية ضد كل من القوات الإيرانية والأكراد العراقيين المشتبه في تعاونهم مع إيران<sup>(107)</sup>. للعراق أهمية كبيرة للولايات المتحدة ليس فقط للدور الذي لعبه بالتصدي للنفوذ الإيراني، بل أيضا للنفط الوافر الموجود في أراضيه.

### \*أهمية العراق للولايات المتحدة الأمريكية:

يمتلك العراق أكبر مخزون احتياطي من النفط بعد المملكة العربية السعودية، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه ستمكنها من إضعاف منظمة "أوبك" والمملكة العربية السعودية. وهيمنة الكاملة على الشرق الأوسط. فحلفائها مثل فرنسا وروسيا سيضطران لإجراء تفاوض معها من أجل الحصول على النفط سواء من آسيا الوسطى أو من الشرق الأوسط. وكذلك الصين ستكون بحاجة لعقد صفقة مع الولايات المتحدة بشأن النفط. وعندئذ لا تكون الولايات المتحدة أقوى قوة عسكرية في العالم فحسب، بل ستسيطر على أهم الموارد في العالم<sup>(108)</sup>. وفي حال استقرار الأوضاع في العراق فإن ذلك سيمكن الشركات الأمريكية من الوصول إلى 112 مليار برميل من النفط وهو الاحتياطي المعن للبلاد والبعض يشير إلى وجود احتياطي نفطي يصل إلى 200 مليار برميل<sup>(109)</sup>. وتعتبر كلفة إنتاج النفط العراقي من بين الأدنى في العالم (نحو 1.5 دولار للبرميل كحد أقصى) مما يجعل الأرباح هائلة. خلال الخمس إلى عشر سنوات القادمة سيستقر إنتاج النفط لیتجه فيما بعد إلى الانخفاض بحدود خمسة ملايين برميل يوميا. والعراق وحده يمتلك قدرة عالية على زيادة إنتاجه بكميات كبيرة نتيجة مخزونه الكبير من النفط<sup>(110)</sup>.

<sup>106</sup> النعيمي. مصدر سبق ذكره ص33

<sup>107</sup> جوز الثالث. مصدر سبق ذكره ص9

<sup>108</sup> راتنر، ميشيل، وآخرون. (2003). **ضد الحرب في العراق**. ترجمة: إبراهيم الشهابي؛ تحرير: غريغ روجيرو. دمشق: دار الفكر ص37-38.

<sup>109</sup> راتنر. مصدر سبق ذكره ص38.

<sup>110</sup> باكير، علي. تحليلات. "المصالح الأمريكية في العراق". 17 مايو 2006. (نسخة الكترونية).

وجود وسيطرة القوات الأمريكية على نفط العراق والخليج سيمنع إمكانية التفكير باستخدام سلاح النفط سواء ضد الولايات المتحدة أو إسرائيل. وستكون القوات الأمريكية جاهزة في قلب الآبار النفطية للدفاع عنها، وكذلك بالقرب من جميع دول الخليج النفطية إذا حصل أي انقلاب أو تغيير للسلطة، أي إذا وقع أي تهديد للآبار النفطية وإمداداتها. وتتمكن الولايات المتحدة من الضغط كذلك على منظمة "أوبك" لاستنزاف احتياطياتها من خلال الإنتاج العالي لدرجاته القصوى مع التشديد على أن يكون سعر البرميل في حدوده الوسطى إن لم تكن الدنيا<sup>(111)</sup>. وفي عام 1975 وقعت الولايات المتحدة مذكرة تفاهم مع إسرائيل، ومن ضمن ما جاء في هذه المذكرة ضمان الولايات المتحدة لكل احتياجات إسرائيل النفطية في حال حدوث أزمة. وهذه المذكرة تجدد بهدوء كل خمس سنوات، وتلتزم الولايات المتحدة بموجبها إنشاء وتخزين احتياطي استراتيجي إضافي لإسرائيل بقيمة عادت الثلاثة مليارات دولار عام 2002. وفرضت هذه الالتزامات المالية الضخمة على الولايات المتحدة بوضع خطة بديلة للتخلص من هذه الأعباء<sup>(112)</sup>. لذلك أرادت إعادة إحياء خط "الموصل-حيفا" النفطي. وتم ذلك من خلال باللونات اختباريه في الأشهر الأولى من احتلال العراق. ونظرا لهذه الأسباب ولانطباعات واشنطن بأن العراق يريد فرض هيمنته على الخليج، وضعت واشنطن مخططا للإطاحة بنظام صدام حسين واتخذت من أحداث الحادي عشر من أيلول ذريعة للقيام بعملها العسكري. ولكن سنجد أن هذه الخطط العسكرية وُضعت قبل ذلك الوقت بكثير.

### \*المخطط الأمريكي للإطاحة بالنظام العراقي:

جرى التخطيط لحرب الولايات المتحدة في العراق عام 2003 قبل عهد إدارة جورج دبليو بوش. ورد في تقرير مكتب شؤون الأمن القومي في وزارة الدفاع (أيارامايو 1995) في عهد إدارة كلينتون مسألة محاولة الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين. وتضمن التقرير خيارات للقيام بذلك منها تقوية مراكز معارضة صدام الإقليمية خاصة الشمال الكردي، وكذلك القاعدة السياسية للمؤتمر الوطني العراقي الموجود في المنفى والمعارض لنظام صدام، والجنوب الشيعي. كما وقع 23 عضوا في مجلس الشيوخ على رسالة وجهت للرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام 1994، وتضمنت خيارات تقوية الشيعة في جنوب العراق، وتحويل منطقة

<sup>111</sup> باكير. مصدر سبق ذكره.

<sup>112</sup> راتنر. مصدر سبق ذكره. ص20

الحظر الجوي الجنوبي في العراق إلى منطقة عسكرية مقصورة لتكون فيها القوات البرية العراقية عرضة لهجمات التحالف<sup>(113)</sup>). وفي عام 1997 قام وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد ورئيس أركان موظفي البيت الأبيض الأسبق ديك تشيني بإعداد مشروع القرن الأمريكي الجديد؛ وقاما بحملة لإقناع إدارة بيل كلينتون بـ"تغيير النظام" في العراق "لحماية مصالحنا الحيوية في الخليج". وبعد أربعة أشهر من أداء بوش اليمين القانونية كرئيس، أوصت المجموعة المكلفة بإعداد السياسة الوطنية في مجال الطاقة-والتي ترأسها تشيني-الرئيس بوش بجعل "الأمن في مجال الطاقة القضية التي لها الأولوية في سياستنا التجارية والخارجية"وقالت إن السيطرة على الشرق الأوسط هي المفتاح لذلك<sup>(114)</sup>.

وكلفت إدارة بوش لجنة الرئاسة بإعداد تقرير جديد إرشادي فيما يتعلق بالسياسات الواجب إتباعها إزاء مختلف القضايا العالمية. ضمت مجموعة العمل الرئيسية أربعين سفيراً ووزيراً وخبيراً سبقت لهم الخدمة في إدارات جمهورية من قبل. وفي الأيام الأخيرة من شهر حزيران 2001 أكملت اللجنة تقريرها المكون من ثمانين صفحة<sup>(115)</sup>. وبشأن العراق وجد التقرير انه من "الواجب اتخاذ خطوات للإطاحة بنظام صدام حسين، في قمة أولويات الإدارة. لذلك على الإدارة أن تتبنى وتتخذ خطوات هجومية أكثر والاستعجال بالإطاحة بنظام صدام حسين. ويجب أن تبدي للعالم المقدره على تسديد ضربة مؤلمة عملياً ولوجستياً ضد قلب النظام في مصادر قوته وشخصه". وتقول اللجنة انه اعتقاداً منها بحتمية قرب المواجهة المستقبلية مع صدام، فمن الأفضل جداً للإدارة أن توضح أهدافها وتأخذ زمام المبادرة الآن بينما لا تزال أرصدة الولايات المتحدة الإقليمية قوية، بدلاً من السماح لصدام بتحديد وتيرة واتجاهات الأحداث. وسنتعرف الآن على المبررات الأمريكية في شن هجومها العنيف على العراق.

113 113 توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، (1995). ترجمة: محمود الخطيب؛ إعداد: جواد الحمد. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص157.

114 هالينان، كون. (2004). تغيير النظام واحتياطي البترول ترجمة وتقديم: مازن الحسيني. رام الله: دار البيرق العربي للنشر والتوزيع.

115 "بناء الامن والسلام في الشرق الاوسط". (2004). ترجمة وتقديم: ابراهيم الجهماني، تقرير مجموعة الرئاسة للدراسات (معهد واشنطن)؛ دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع.

### \*الأسباب الأمريكية لشن حربها ضد العراق:

وضعت حكومة بوش أسبابها في ثلاث نقاط<sup>(116)</sup>..:

1. يهدد العراق السلم والأمن الدوليين بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل.
2. استخدام القوة ضد العراق يأتي من قبيل حق الدفاع الشرعي.
3. الاستناد إلى فكرة الإرهاب الدولي. وأن العراق راعيا ومصدرا له.

وسيتم الآن بحث حقيقة وصحة كل من هذه الأسباب على حدة:

فيما يتعلق بحوزة العراق على أسلحة دمار شامل فقد تبين بعد الحرب أنه لا يوجد صحة لهذه المقولة فلم تجد القوات البريطانية والأمريكية ما كانت تدعيه واشنطن. وكان هذا الأمر معروفا من قبل بالطلعات الاستكشافية والرقابية للطيران، فعملية تخصيب اليورانيوم المستخدم في أنظمة الأسلحة النووية تتطلب بنية تحتية كبيرة ومحطات طاقة ومنشآت لا يمكن ان تخفى أبدا عن تلك الطلعات الاستكشافية<sup>(117)</sup>. وأدلى الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ومعاونيه الكثير من التصريحات والخطب التي تؤكد خطر العراق النووي لإقناع الرأي العام الأمريكي والعالمي بهذه الحقيقة وتبين لاحقا عدم مصداقية تلك التصريحات. فقال الرئيس بوش في خطابه بمدينة سين سيناتي بتاريخ 7 تشرين أول 2002: "أن العراق أخذ يحيي برنامج أسلحته النووية. وقد حاول شراء أنابيب ألمنيوم مقوية ومعدات ضرورية أخرى لطاردات الغاز المركزية التي تستخدم في تخصيب اليورانيوم للأسلحة النووية. واتضح أن هذه القصة التي جرى تسريبها إلى جوديث ميلر (المحررة في صحيفة نيويورك تايمز) هي غير صحيحة. فقد قال أحد المسؤولين في إدارة الطاقة الذي مهمته مراقبة المنشآت النووية انه لا يمكن استخدام الأنابيب لتخصيب اليورانيوم. وقال أحد محلي المعلومات الاستخباراتية، الذي كان من ضمن الذين حققوا في موضوع الأنابيب، بغضب إلى مجلة "تيو ريبابليك": "لقد وجد أحد كبار المسؤولين، مثل كونداليزا رايس، نقول أن الاستخدام الوحيد لهذا الألمنيوم هو طاردات الغاز

116 نبلوك، تيم. (2001). العقوبات والمنبوذين في الشرق الأوسط: العراق-ليبيا-السودان. بيروت: مركز دراسات الوحدة. ص16

117 جوز الثالث. مصدر سبق ذكره. ص27

المركزية لليورانيوم. قالت ذلك في التلفاز وهذا مجرد كذب وافتراء"<sup>(118)</sup>. وفي حديث إذاعي إلى الشعب الأمريكي، 8 شباط 2003، قال الرئيس بوش: "أطلعنا على تقارير استخباراتية طويلة أشهر عديدة تشير إلى أنهم (العراقيين) يملكون أسلحة كيميائية وبيولوجية، وقاموا بنشرها". ورغم كل البحث المكثف الذي قامت به الولايات المتحدة، لم يتم العثور على أية دلائل أو اثر أو نماذج لأسلحة كيميائية. وان كانت موجودة حقا لقام النظام العراقي بنشرها في أرض المعركة أو أي مكان آخر أثناء الحرب<sup>(119)</sup>.

أما السبب الأمريكي المتعلق بحق الولايات المتحدة في الدفاع عن نفسها، والمتمثل بعقيدة الضربات الوقائية فنجد أن هذه العقيدة تتجاوز القيود المفروضة على استخدام القوة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة عندما تقول العقيدة انه بالإمكان استخدام القوة حتى وان لم يكن هناك تهديد مباشر. وهي بذلك تعيد العالم إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، وقبل ميثاق الأمم المتحدة عندما لم يكن استخدام القوة مقيدا بأية شروط قانونية، وكان بإمكان الدول استخدام العنف حيثما تشاء وحينما تشاء<sup>(120)</sup>. منذ أكثر من عقد من الزمان، عندما كان ديك تشيني وبول وولفويتز يعملان في البنتاغون في إدارة بوش الأب، كانا يعدان خطة لما بعد الاتحاد السوفيتي تركز على القيام بضربات استباقية وقائية، وفرض إرادة الولايات المتحدة على بقية العالم بالقوة العسكرية. ووضعت خطتها في سلسلة من أوراق السياسة الحكومية بعنوان "دليل التخطيط الدفاعي". وقد أعادت إدارة بوش الابن تنشيط هذه الوثائق التي يعود تاريخها إلى تسعينيات القرن العشرين<sup>(121)</sup>.

والسبب الأخير حينما اعتبرت إدارة بوش أن العراق راع للإرهاب ومصدرا له، وأوجدت ارتباطا ما بين تنظيم القاعدة المسئول عن أحداث الحادي عشر من أيلول والنظام العراقي. وتقول إدارة بوش هذا السبب رغم يقينها بعدم وجود علاقة بين نظام صدام حسين والقاعدة فحزب البعث ذو التوجه العلماني، مناهض بقوة للتطرف الديني وللتيارات الأصولية التي انبثقت منها أتباع أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة. كما يقر تنظيم

118 شير، كريستوفر. (2004). عشرة أكاذيب مريعة قيلت لنا عن العراق. ترجمة وتقديم: مازن الحسيني. رام الله: دار البيروق العربي للنشر والتوزيع. ص127-129.  
119 نفس المصدر السابق.

120 مصدر سابق. ميشيل رانتر. ص49

121 بجك، باسيل يوسف. (2006). العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص13



القاعدة بأن من مهماته الإطاحة بالحكومات العلمانية والاستعاضة عنها بأنظمة إسلامية ما يجعل التعاون بين القاعدة ونظام صدام حسين لمناهضة الولايات المتحدة أمراً أقرب إلى المستحيل<sup>(122)</sup>. وصرح الرئيس بوش بتاريخ 7 تشرين أول 2002: "علمنا أن العراق قام بتدريب أعضاء من القاعدة على صنع القنابل واستخدام السموم والغازات القاتلة وسيتيح التحالف مع الإرهابيين للنظام العراقي مهاجمة أمريكا دون أن يترك بصمات أصابعه". ولم يجر تسريب أي دليل على صحة هذا الادعاء. وكان كولن باول قد أبلغ الأمم المتحدة أن هذا التدريب المزعوم جرى في معسكر في شمال العراق. وقد أحرجه كثيراً هذا القول لأنه اتضح فيما بعد أن المنطقة التي حددها تقع خارج سيطرة النظام العراقي، وأن الطائرات الحربية التابعة للحلفاء تقوم بحراستها<sup>(123)</sup>. ولم تعترض الولايات المتحدة ولا بريطانيا على الإطلاق على قيام الرئيس الراحل صدام حسين باستخدام ما كان لديه من أسلحة كيميائية ضد القوات الإيرانية، وضد مواطنيه من الأكراد في حلبجة، بل استمرت الشركات الكبرى في الدول الغربية بتزويد نظامه بما كان يحتاج إليه من مكونات أسلحة الدمار الشامل تلك<sup>(124)</sup>.

### نتائج الحرب الأمريكية على العراق:

بعد أحداث أيلول / سبتمبر 2001، ظلت مسألة العراق تظل برأسها بين حين وآخر خلال اجتماعات مجلس وزراء الحرب. وفي 29 يناير 2003 ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن خطاباً، تحدث فيه عمّا أسماه "دول محور الشر" التي تضم كوريا الشمالية وإيران والعراق. تسارعت بعدها الخطوات المتخذة ضد الرئيس العراقي صدام حسين. وبدأت تسري في الدوائر الحكومية في واشنطن حمى مهاجمة العراق<sup>(125)</sup>. وقامت الولايات المتحدة عام 2003 باحتلال العراق. ولحق بالعراق دماراً هائلاً نتيجة للاحتلال الأمريكي له. حل الدمار على أنظمة التعليم والصحة والإدارة في العراق جراء الحرب والسرقة والنهب على نطاق واسع. تعرضت ثمانين وثلاثون وزارة للسرقة؛ وكذلك جامعتين في بغداد وأخرى في الموصل والمتاحف ذات

122 نفس المصدر السابق.ص27

123 شير.مصدر سبق ذكره.ص129

124 جوز الثالث.مصدر سبق ذكره.ص14

125 وودوارد، بوب. (2004). حرب بوش. ترجمة: حسين عبد الواحد. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.ص127

التاريخ القديم الذي يعكس عراقه بغداد. ما نجا فقط هو حقول النفط ووزارة النفط في العراق؛ هذه المناطق قامت القوات الأمريكية بحمايتها بعناية<sup>(126)</sup>. يرتبط عمل الوزارات بالمجتمع المدني وبحاجات المواطن الأساسية. ودمار تلك المؤسسات والوزارات أدى إلى تدمير عمود أساسي من الأعمدة التي يرتكز عليها المجتمع. ساهم ذلك في تحول كل مواطن عراقي إلى دولة أو حكومة داخل العراق. وعملت الولايات المتحدة على اللعب بشكل منظم على وتيرة الخلافات (الطائفية والقومية وغيرها) الموجودة داخل العراق. وانتهى الأمر إلى ما انتهى إليه من حالة الفوضى<sup>(127)</sup>. وقامت الولايات المتحدة بقتل وتعذيب وانتهاك الأعراض والقيم وحقوق الإنسان للشعب العراقي. وحرمته كذلك من مقومات الحياة رغم زعمها بأن من أهدافها من الحرب هو تخليص الشعب العراقي من حكم الرئيس العراقي صدام حسين؛ وسعيها إلى نشر نظام ديمقراطي. وبذلك عملت الولايات المتحدة على تحطيم البنية المجتمعية للشعب العراقي. وضمنت استمرارية تأمين النفط، دون الحديث عن المردود الاقتصادي لهذا النفط. واستحوذت الشركات الأمريكية الكبيرة على النفط. ويكون بذلك الحل الأفضل قد تحقق بسيطرة تلك الشركات بشكل كامل على النفط؛ بدلا من انتظار نظام أو رئيس يمكن أن يأمر بأية لحظة بوقف تصدير النفط. فشركات النفط العملاقة تعتبر شريكة دائمة وحليف قوي للحكومة الأمريكية بغض النظر عن لونها السياسي ديمقراطيا كان أم جمهوريا. وقد حصل أن استبدل العراق تسعير نفطه باليورو الأوروبي بدلا من الدولار<sup>(128)</sup>.

وبالاحتلال الأمريكي للعراق أصبحت الولايات المتحدة على تماس مباشر مع إيران وتركيا. وتماسها مع إيران يعني تماسها مع منطقة القوقاز، وعلى تماس مباشر مع سوريا وبالتالي فلسطين. ويعني ذلك استكمال سيطرة الولايات المتحدة على المنطقة<sup>(129)</sup>. وبذلك نجحت الولايات المتحدة بإرجاع العراق إلى وضع أسوأ

126 الخالدي، رشيد. (2004). لا عدالة، ولا سلام، والحرب أصبحت أكثر خطرا. ترجمة وتقديم: مازن الحسيني. رام الله: دار البيرق العربي للنشر والتوزيع. ص 96

127 الوري، محمد. (2004). اللعبة انتهت: من الأمم المتحدة إلى العراق محتلا. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي. ص 192-196

128 الدوري. مصدر سبق ذكره. ص 180-185

129 نفس المصدر السابق.

بكثير مما كان عليه في سنوات العقوبات الاقتصادية الصارمة؛ التي فُرضت عليه بعد اجتياحه للكويت. رغم الضعف الذي كان يعانيه في تلك السنوات إلا أنه بقي مصدر قلق لدى الإدارة الأمريكية، لوجود قناعة بان العراق يسعى للسيطرة الإقليمية. باحتلال العراق هدمت الولايات المتحدة البنية التحتية والمجتمعية وأبقت على النفط، فهو يشكل المادة الأولية التي تسعى إليها من أجل استهلاكها الخاص، وكذلك من أجل إحكام سيطرتها ليس فقط على المنطقة وإنما أيضا على الدول التي توجد معها في المركز أو تتنافس للوصول إليه.

---

## الفصل الخامس

### إيران

المسألة الإيرانية رغم تشابهها الكبير مع المسألة العراقية، إلا أن هناك بعض الاختلاف في الطريقة التي اتبعتها كل من العراق وإيران في التحول من دولة طرف إلى دولة شبه طرف. كما ذكر في السابق فإن العراق خاض حرباً واحتلالاً لفرض سيطرته الإقليمية. أما إيران فتسعى للتطور والتقدم على الصعيد النووي. وتؤكد أنها تريد ذلك لاستخدامات مدنية فقط. وسواء كان ذلك من أجل استخدامات مدنية أم عسكرية، فإن من شأنه أن يجعل إيران تتقدم تكنولوجيا وبالتالي تتطور اقتصادياً في حال الاستخدام المدني مما سيؤدي بها إلى الانتقال نحو الدول الأكثر تقدماً أي دول الشبه الأطراف. وفي حال كانت إيران تسعى نحو النووي للاستخدام العسكري فإن ذلك يعني سيطرة إقليمية على المنطقة النفطية. وفي كلا الحالتين ترفض الولايات المتحدة بروز قوة في منطقة الشرق الأوسط كما حدث مع الملف العراقي. لكن الأمر لم يُحسم بعد مع إيران. الولايات المتحدة تتعامل مع هذا الملف بإتباع مسلكين؛ الأول يتضمن انتهاج الدبلوماسية والضغط الاقتصادي. والثاني التهديد والوعيد باحتمالية توجيه ضربة عسكرية إلى إيران. هذا التردد الأمريكي في مواجهة الملف الإيراني سيتم إبرازه في هذا الفصل. ولكن المؤشرات ستميل نحو أحد الخيارين بشكل أكبر من الخيار الثاني. فالخيار العسكري مطروح بقوة. وقبل الخوض في هذا التردد الأمريكي، سنتعرف على العلاقة الأمريكية الإيرانية بمراحلها المختلفة التي اتسمت بالتحالف القوي في سنوات. وبالعداء الشديد في سنوات أخرى.

ويمكن تقسيم فترات تلك العلاقة منذ قلب حكومة محمد مصدق وما تبعها من احتقان شعبي إيراني وصولاً إلى الثورة الإيرانية التي أكدت على عدائها للولايات المتحدة. وما لحق هذه الفترة من تطورات حتى تاريخ إنهاء

هذا البحث وهو شهر آذار / مارس 2008.

### \*قصة الانقلاب على حكومة محمد مصدق:

كانت الحكومة الإيرانية تستوفي شلنا واحدا عن كل طن من النفط تُنتجه شركة النفط البريطانية التي تعمل في أراضيها. وفي عام 1932، قرر "رضا شاه" إلغاء امتياز الشركة في حال عدم مبادرتها إلى زيادة العائدات الإيرانية من النفط. وبعد مرور أربع سنوات من المفاوضات، تخللها تهديدات بريطانية باستخدام القوة لحماية مصالحها، تم الاتفاق على تخفيض المساحة التي يشملها الامتياز إلى النصف وإعطاء الحكومة الإيرانية 4 شلنات مقابل الطن الواحد و 20% من أرباح الشركة<sup>(130)</sup>. جاءت شركتا "جبرسي" و "سوكال" لتوقيع اتفاق مدته 20 عاما مع شركة النفط الانجليزية الإيرانية. وبهذه الطريقة وجد الأمريكيون عام 1947 موطن قدم لهم في إيران<sup>(131)</sup>. وفي أوائل الخمسينات اشتد الصراع بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط البريطانية حول قضايا الإنتاج والعائدات والأسعار. وأمام تعنت الشركة وعدم تجاوبها لمطلب الحكومة؛ أقدم رئيس الحكومة محمد مصدق على تأميم النفط الإيراني عام 1951، وإلغاء امتياز الشركة البريطانية، وتأسيس شركة النفط الوطنية الإيرانية التي عُهد إليها بكافة أعمال الشركة الأجنبية<sup>(132)</sup>.

كانت الشركة البريطانية ومعها الشركات الأمريكية تراقب بقلق ما يحدث في إيران. وتخشى أن تنتقل عدوى التأميم إلى مناطق النفط المجاورة. وردا على ما حدث، قامت الاحتكارات النفطية بمقاطعة شراء النفط الإيراني وتعويض النقص بزيادة إنتاج النفط العراقي والكويتي. واستخدمت لندن أسطولها البحري لمنع حاملات النفط الإيراني المؤم من إكمال طريقها. بالإضافة إلى التهديدات العسكرية التي وجهتها ضد إيران<sup>(133)</sup>. قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية عبر عميلها الجنرال شواتزكوف بتنظيم انقلاب أطاح بحكومة مصدق في 22 آب/أغسطس 1953. وأعيد الشاه إلى الحكم، وتم تشكيل اتحاد شركات "الكونسورتيوم" بديلا

130. برجاس. مصدر سبق ذكره. ص 234

131. قناوى. مصدر سبق ذكره. ص 240

132. بني صدر، أبو الحسن. (1980). *النفط والسيطرة*. ترجمة: فاضل رسول بيروت: دار الكلمة للنشر. ص 14-20

133. النعيمي، عبد الرحمن. (1994). *الصراع على الخليج العربي*. بيروت: دار الكونز. ص 31-32

عن الشركة البريطانية القديمة، وحصلت الشركات الأمريكية على 40% من أسهمه<sup>(134)</sup>. فبدأت مرحلة جديدة في إيران، مع قلب حكومة مصدق حتى نهاية السبعينيات، تحولت إيران إلى قاعدة أمريكية متقدمة، وعامل توازن أمريكي هام في منطقة الشرق الأوسط. فأصبحت إيران مركز تجمع للمستشارين الأمريكيين. وأصبح قرار طهران تابعا بشكل رئيسي للمصالح الأمريكية في المنطقة<sup>(135)</sup>. حادثة قلب حكومة مصدق على يد المخابرات الأمريكية والبريطانية؛ شكلت البداية في تحول الصورة الأمريكية لدى الشعب الإيراني (من صورة الطرف المحايد إلى المعادي لأمال الإيرانيين في تأميم نفطهم)، ما خلق "جدار انعدام الثقة السميكة". وأثار ضغينة لدى الرأي العام الإيراني اتجاه صانع القرار الأمريكي<sup>(136)</sup>. ونظرت الولايات المتحدة إلى كل من العربية السعودية و إيران في ظل حكم الشاه، على أنهما دولتان تمثلان نقطتي الارتكاز في تأمين الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج. إيران تمثل خط المواجهة الأول مع الاتحاد السوفيتي وتمنع تغلغل السوفيت أو مناصرتهم في تلك المنطقة. لذلك ركزت الولايات المتحدة على تقوية إيران عسكريا؛ فأعدت عليها السلاح المتطور حتى باتت تشكل "شرطي الخليج" الذي تولى حماية المصالح الأمريكية والغربية<sup>(137)</sup>.

في 26 أكتوبر من عام 1963، دخل على خط العلاقات الأمريكية الإيرانية الزعيم الديني أية الله العظمى الإمام الخميني، عندما وجه خطابه التاريخي الشهير إلى الشعب الإيراني. ينتقد في خطابه بشده الحصانة القضائية التي يقدمها الشاه إلى الأمريكيين المقيمين في إيران. خطابه يؤدي إلى إثارة الرأي العام الإيراني ضد الشاه والأمريكيين. أمر الشاه باعتقال الخميني ومن ثم أبعدته إلى تركيا. وبعدها آل مصيره إلى الإقامة في العراق<sup>(138)</sup>. في أكتوبر 1978، طرد العراق الإمام الخميني فذهب إلى باريس. في هذه الأثناء كانت أهم شركة نفطية هي "اوسكو" ويقع مقرها الأهواز. زحف مئات العمال واحتلوا مباني إدارتها. وبحلول شهر نوفمبر انخفض الإنتاج الإيراني من 5.5 مليون برميل إلى مليون واحد. استخدم الشاه القوة ضد الشعب ولكن دون جدوى. وبعد شهر توقف تصدير النفط الإيراني بشكل كامل، وارتفعت أسعار النفط العالمية بنسبة

134. نفس المصدر السابق.

135. أبو الحسن. مصدر سبق ذكره ص 22

136. الحسيني. مصدر سبق ذكره ص 406

137. برجاس. مصدر سبق ذكره ص 272

138. الحسيني. مصدر سبق ذكره ص 409

20%، وداخل إيران لم يعد يحصل الجيش على احتياجاته من البنزين، فتعطلت آلياته عن الحركة<sup>(139)</sup>. وبدأ الأمريكيون الخروج من إيران بعد سلسلة اعتداءات مباشرة وسلسلة مظاهرات معادية لهم وللشاه. وارتفعت حدة التوتر بين الشعب والنظام. ما حدث أدى خلال أشهر إلى إعلان الحكم العسكري في عدد من المدن الإيرانية المهمة، واحتقان الأجواء وحصول نوع من الانفصالية التي تُعتبر الشرارات الأولى للثورة ضد الحكومة<sup>(140)</sup>.

بدأت الثورة الإيرانية عام 1977، وأدت إلى سقوط نظام شاه إيران عام 1979. كان من أهم نتائجها على الصعيد السياسي، هو تقليص حجم النفوذ الأمريكي في الخليج. كانت إيران تشكل قوة داخل "أوبك"، التي كانت تعتمد عليها الولايات المتحدة في دعم نفوذها وحماية مصالحها في المنطقة. أما أبرز النتائج الاقتصادية-النفطية، هو وقف تصدير النفط إلى إسرائيل وإلغاء التبادل التجاري معها، إلى جانب خفض الإنتاج النفطي ثم قطعه تماما عن الغرب في مطلع عام 1979. فأدى ذلك إلى ارتفاع حاد بالأسعار (ارتفع سعر البرميل الواحد من 17 دولار في بداية عام 1979 إلى 43 دولار في نهايته). وكان لهذا الارتفاع آثار مباشرة على الاقتصاد العالمي<sup>(141)</sup>. في 4 يناير 1979، قرر قادة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضرورة رحيل الشاه عن إيران في مؤتمر كوادلوب. وبعد انعقاد المؤتمر بأسبوعين يقوم وزير العدل الأمريكي السابق رمزي كلارك بالاجتماع مع الإمام الخميني في نوفل شاتو في باريس، ويقول كلارك عنه بأنه يملك مفتاح حل المشاكل مع إيران. وبعد أشهر أعلنت الولايات المتحدة عن رغبتها في رحيل الشاه من أجل استقرار إيران<sup>(142)</sup>. رحل الشاه وعاد الخميني في الأول من فبراير 1979<sup>(143)</sup>.

التدخل الأمريكي في الشأن الإيراني الداخلي يستمر دون التوقف عند نقطة أو مرحلة محددة. وهذا ما يعزز فكرة الهيمنة الأمريكية على القرار السياسي في الدول الأطراف. والهدف الأمريكي هو تأكيد تبعية إيران

139. قناوى. مصدر سبق ذكره. ص 250

140. النعيمي. مصدر سبق ذكره. ص 68

141. برجاس. مصدر سبق ذكره. ص 274

142. الحسيني. مصدر سبق ذكره. ص 406-409

143. قناوى. مصدر سبق ذكره. ص 250

للقرار الأمريكي بعد التغيير الذي سيطراً في الحكم حال دول المنطقة بمجملها. ولكن مواقف إيران المتشددة ضد الولايات المتحدة منعت استكمال هذه الهيمنة الأمريكية على القرار الإيراني. توحدت السياسة الغربية بسرعة حيال إيران. فقد أعرب أية الله الخميني وكبار قادته بوضوح عن مقتهم للغرب وعزمهم على إسقاط الحكومات المحافظة في الشرق الأوسط، وإقامة حكومات إسلامية ثورية وطنية جديدة تعارض الغرب مما دفع بالولايات المتحدة إلى دعم العراق في حربه ضد طهران خوفاً من تصدير ثورتهم بواسطة حرسهم الثوري<sup>(144)</sup>.

وقامت مجموعة من الطلبة الإيرانيين باحتلال السفارة الأمريكية في طهران، واحتجاز جميع الدبلوماسيين والموظفين العاملين فيها<sup>(145)</sup>. قام الرئيس الأمريكي كارتر بفرض حصار على تصدير النفط الإيراني، وبتجميد الأرصدة الإيرانية في الولايات المتحدة. وبعد استنفاد جميع الوسائل قرر قطع العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران عام 1980. فردّ الإيرانيون بحظر تصدير النفط إلى أي شركة تنتمي للولايات المتحدة<sup>(146)</sup>. وردت الولايات المتحدة بإرسال طائرات تجسس وأخرى مقاتلة وحاملة جنود لتحرير الرهائن المحتجزين. اصطدمت الطائرات الحاملة للكوماندوز في صحراء "طبس" مما أدى إلى كشف العملية وفشلها. واستمرت أزمة الرهائن مدة 444 يوم إلى أن قدمت الجزائر حلاً دبلوماسياً<sup>(147)</sup>. الأوضاع في المنطقة اتجهت نحو التصعيد بعد نجاح الثورة الإسلامية في السيطرة على الحكم. ووصلت قمته باندلاع الحرب الإيرانية-العراقية.

وكان الخميني يعتبر صداماً مسئولاً عن الظلم الذي لاقاه في بغداد وعن طرده من العراق. أما صدام فقد وصف الخميني بأنه "فارسي عنف". وكان لدى صدام أسباباً قوية للخوف من الخميني، فالسكان العراقيون

145. كامل، عثمان. (2003). "المواجهة الأمريكية المحتملة تجاه إيران والنور الجديد للعراق". الدفاع، ص50

146. فتاوى. مصدر سبق ذكره، ص250

147. النعيمي. مصدر سبق ذكره، ص70



نصفهم من الشيعة في الوقت الذي فيه النظام علماني ويعتمد على أقلية سنية<sup>(148)</sup>. وتوجد روابط تاريخية تربط إيران بغالبية السكان العراقيين الشيعة، وكذلك الجماعات الشيعية المعارضة. وكذلك قنوات الاتصال الممكنة مع كردستان العراقية<sup>(149)</sup>. وظن صدام أن الفرصة مواتية، فالأخبار تقول أن إيران تعيش فوضى عارمة. فوجه صدام هجومه وهو يظن بان الحرب ستنتهي خلال أسبوعين. لكن الحسابات كانت خاطئة والمعلومات مُضللة. استهدفت الهجمات العراقية معامل تكرير النفط وكل ميناء نفطي وكل مدينة. ورد الإيرانيون بالمثل. وأدى ذلك إلى حرمان السوق العالمي من 8% من الاحتياجات النفطية<sup>(150)</sup>. كما أدى إلى إنهاك الطرفين بشكل كبير.

أثناء حرب العراق على إيران عام 1980، ووقفت الولايات المتحدة بجانب العراق ضد إيران، وفي عام 1985 قامت إيران باختطاف مواطنين أمريكيين، ومن المفارقات التي حصلت أن بعث الرئيس الأمريكي ريجن صاروخين مضادين للدبابات ومعدات أسلحة بواسطة إسرائيل لإيران. وكان من الواضح أن الصفقة جاءت من أجل إطلاق سراح المحتجزين لدى إيران، واستمرت المعدات الحربية بالتدفق إلى إيران في الأشهر الأربعة عشر اللاحقة، وبناءا عليه تم إطلاق سراح بعضا من المحتجزين، ولكن إيران قامت باختطاف جدد، وعندما قامت صحيفة لبنانية عام 1986 بالكشف عن هذه الصفقة، صرح ريجن أمام الأمريكيين بأن السياسة كانت تنصب في فتح اتصال مع الإيرانيين المعتدلين<sup>(151)</sup>. وكان الهدف الرئيس من وراء مساندة الولايات المتحدة للعراق، هو الحيلولة دون تحقيق إيران لنصر قد يؤدي إلى هيمنتها إقليميا. وبالتالي السيطرة على السياسات النفطية<sup>(152)</sup>.

148. قناوى.مصدر سبق ذكره.ص253

149. جوز الثالث.مصدر سبق ذكره.ص32

150. قناوى.مصدر سبق ذكره.ص251

149. Lafeber, Walter.(1994).**The American Age:United States Foreign Policy at Home and abroad.**New York:W.Norton..

152. جوز الثالث.مصدر سبق ذكره.ص9

عندما بدأت إيران بضرب صادرات النفط المتجهة من دول الخليج فعليا، وجدت الولايات المتحدة نفسها تتدخل عسكريا وبقوة. وأسهم هذا التدخل العسكري، بالإضافة إلى الانتصارات العراقية في ميدان المعركة منذ عام 1987، إلى إجبار إيران على القبول بوقف إطلاق النار في تموز/يوليو 1988<sup>(153)</sup>.

### \*سياسة الاحتواء المزدوج بعد انتهاء الحرب الباردة:

كانت إدارة كلينتون الجديدة هي الأكثر تشددا في سياستها إزاء إيران مقارنة بالإدارات التي سبقتها. أعلن مارتن أندريك من مجلس الأمن القومي، سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية الجديدة في فترة مبكرة من عام 1993<sup>(154)</sup>. يقول أندريك: "تتبع سياسة الاحتواء المزدوج التي تتبعها إدارة كلينتون لاحتواء كل من العراق وإيران في المقام الأول من تقييم مفاده أن النظامين العراقي والإيراني يتصفان بالعداء للمصالح الأمريكية في المنطقة، وعلى هذا فإننا لا نقبل الرأي القائل أن علينا الاستمرار في لعبة توازن القوى القديمة، وبناء إحدى القوى لموازنة القوة الأخرى"<sup>(155)</sup>.

فبعد انتهاء الحرب الباردة، تحولت الولايات المتحدة من سياسة الاحتواء العالمية<sup>(156)</sup> إلى سياسة الاحتواء الإقليمية أو سياسة الاحتواء المزدوج. وجاء هذا التحول نتيجة المخاوف من حيازة إيران لأسلحة الدمار الشامل. وموقف إيران من عملية السلام العربية-الإسرائيلية الجديدة بعد أزمة الخليج الثانية. وزاد الصدع بين الدولتين عندما استضافت إيران اجتماع الدول الراديكالية المعارضة لعملية السلام في مدريد عام 1991 ورفضها الصارم لاتفاقات أوسلو<sup>(157)</sup>.

153. نفس المصدر السابق.

154. دالدر، ابفونيكول نيسوتو. (2006). هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير. بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون. ص. 19.

153. سامور، جاري. (2006). مواجهة التحدي النووي الإيراني. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ص. 8.

154. مثلت وثيقة (NSC-6) التي أعدت عام 1950 مرشدا لسياسة الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي، وجاء فيها "من الأمور التي ستبقى أساسية في هذه السياسة أن نملك نحن بأنفسنا قوة متفوقة على غيرنا أو من خلال اتحاد يعتمد عليه مع الأمم ذات الأفكار المشابهة" مع "إنشاء شبكة من الحوافز والعقوبات من أجل الخروج بأفضل محصلة ممكنة" وكذلك "أي عرض أو محاولة للتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية عامة... وسيلة تكتيكية فحسب" والهدف النهائي هو رصد التقدم الذي أحرزه الغرب في إقامة نظام سياسي واقتصادي ناجح "بحيث يكون إحباط الخصم في أتم صورة.

157. عثمان، مصدر سبق ذكره. ص. 52.

وكان الهدف من هذه السياسة هو عدم امتلاك دولة في المنطقة قوة بالغة قد تمكنها من أن تشكل تهديدا للمصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة. وكان المبدأ الاستراتيجي الأساسي الذي قامت على أساسه هذه النظرية هو تحقيق توازن قوى من شأنه أن يحمي المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة دون الحاجة إلى الاعتماد على إيران أو العراق في تحديد هذه الغاية. والاهم من ذلك هو موقع إيران الاستراتيجي في قلب المنطقة النفطية التي تعتبر منطقة حيوية للمصالح الأمريكية والعالمية في الشرق الأوسط، مما يجعل لإيران دورا مهما ومؤثرا على تلك المصالح، أو على زعزعة الاستقرار.. ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تتغافل عن أهمية الدور الإيراني في أي مشروع تريد تحقيقه سواء في آسيا الوسطى وبحر قزوين وأفغانستان، أو في العراق.. وخصوصا أن سياسة الاحتواء المزدوج قد فشلت وسببت خسائر فادحة للشركات الأمريكية لمصلحة الشركات الأوروبية الفرنسية والإيطالية والألمانية<sup>(158)</sup>.

ووقع بيل كلينتون كذلك على قانون العقوبات الخاص بإيران وليبيا عام 1996 والذي يفرض بمقتضاه عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر أكثر من 20 مليون دولار أمريكي في تطوير حقول النفط والغاز الإيرانية. ورغم تأييد إدارة كلينتون لسياسة ضرورة وجود خطوط أنابيب متعددة لنقل نفط عبر قزوين إلى الموانئ. أشارت الدراسات إلى أن إيران عرضت مزايا عبور كثيرة إلا أن إدارة كلينتون رفضت بناء خطوط الأنابيب في إيران<sup>(159)</sup>. قامت الولايات المتحدة بعدة خطوات لمعالجة الملف الإيراني في تلك الفترة بطريقة تدعم أهدافها الإستراتيجية. بدءا من تضخيم المشروع النووي الإيراني لجعل الخليج العربي يستمر في الحصول على سلاح منها ويقيها في أراضيها من أجل توفير الحماية له. وفي المقابل ظل هدف إيران الجوهري في الخليج العربي طرد الولايات المتحدة من المنطقة بنظام إسلامي شعبي تسيطر عليه طهران<sup>(160)</sup>. كما أن أهداف الولايات المتحدة كانت تنصب في إحداث تغييرات في توازنات القوى بمنطقة الشرق الأوسط عامة، وبصفة خاصة في منطقة الخليج وجنوب شرق آسيا. تتمثل في تشجيع مجلس التعاون

158. عتريسي، طلال. (2006). الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية. بيروت: دار الساقي.

159. ثابت، عمرو. (2001). "الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي". دراسات عالمية، ع. 41، ص. 7-49.

160. دالدر. مصدر سبق ذكره. ص. 22.

الخليجي على فتح عضويته لكل من اليمن والعراق الجديد، مع إنشاء مثلث قوة جديد يجمع بين إسرائيل وتركيا والعراق الجديد، بما يشكل ضغطاً قوياً مع تقليص الدعم الدولي والصيني لإيران. وشن حملة إعلامية وفرض عقوبات من دول دائمة العضوية في الأمم المتحدة واليابان<sup>(161)</sup>. وعملت كذلك الولايات المتحدة على الصعيد الإيراني الداخلي، بهدف أن تتشغل إيران بمشكلاتها الداخلية كي لا تكون مصدر "أذى" في الخارج، وكذلك أن تعمق الانقسامات الاثنية والدينية داخل إيران وخارجها<sup>(162)</sup>.

وتبدلت الإدارة الأمريكية الديمقراطية عام 2000 لتبدأ حقبة جديدة من الجمهوريين الذين عرفوا بـ"المحافظين الجدد"، برئاسة جورج بوش الابن، والتي عملت على توسيع الهيمنة الأمريكية على العالم من أجل قرن أميركي جديد، وكانت هجمات الحادي عشر من أيلول عام 2001، الذريعة المناسبة من أجل بداية ذلك "القرن" في حرب مفتوحة على "الإرهاب" وعلى كل ما يلتحق بها<sup>(163)</sup>. فحصلت نظام طالبان في أفغانستان ثم العراق في أقل من سنة واحدة، وأصبحت جارا لكل من إيران وسوريا والأردن ولدول الخليج، وضمت إيران إلى العراق وكوريا الشمالية فيما سمي "محور الشر" الذي يهدد السلام العالمي وأمن الولايات المتحدة وحلفائها<sup>(164)</sup>. ويقول عدد من المحللين؛ بمن في ذلك المحافظون الجدد وخبراء في شؤون الشرق الأوسط، أن التأثير المباشر للحرب في العراق سيكون في إيران. فايران (المحطة التالية في "محور الشر") قوة تأثير واسعة في المنطقة. فهي غنية بالبتروول وتحتل مساحة شاسعة ذات أهمية جغرافية-سياسية-إستراتيجية في المنطقة. وتتمتع إيران لكونها دولة شيعية؛ بنفوذ واسع بين الغالبية الشيعية في العراق ولبنان والبحرين وفي المنطقة الشرقية من العربية السعودية. ومؤسسة لحزب الله اللبناني<sup>(165)</sup>.

عندما تسلم الرئيس الأمريكي جورج بوش الرئاسة تسلم تقرير لجنة الرئاسة الذي يرسم الخطوط العريضة التي يجب أن تتبعها الولايات المتحدة في علاقاتها الخارجية. أعدّ التقرير مجموعة من الجمهوريين الذين

159. ميرشيمر، جون ج. (سبتمبر 2002). "مستقبل سياسة التهذنة الأمريكية". الثقافة العالمية، ترجمة: شادي عمران بطاح؛ مراجعة: محمد الأسعد. ع114، ص92-107.

162. نفس المصدر السابق.

163. العز، غسان. (2000). سياسات القوى: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى. بيروت: مركز الدراسات الاستشارية والبحوث والتوثيق.

164. نفس المصدر السابق..

165. دريفيوس، روبرت. (2004). مجرد بداية إعادة تشكيل العالم. ترجمة وتقديم: مازن الحسيني. رام الله: دار البيروق العربي للنشر والتوزيع. ص151

تولوا مناصب متعددة في الحكومات الجمهورية السابقة. وورد في هذا التقرير-الذي سُلم إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في حزيران/ يونيو 2001-أنه في حال تمخضت جهود الأمم المتحدة بالفشل في فرض عقوبات صارمة على طهران؛ اللجوء إلى عمل عسكري مباشر مؤلف من سلسلة من العمليات العسكرية ضد نظام إيران. وهذا الأمر يُعتبر مُجازا. ويجب أن تكون أي عملية ترمي إلى قصف أهداف تُضعف البنية العسكرية الإيرانية (كالغواصات التي زودتها روسيا لإيران)، أو القدرات الاقتصادية (مصافي النفط الرئيسية). وليس القيام بوخزات (ضربات) جوية تستهدف مواقع عديمة الأهمية أو بعيدة كقواعد البترول<sup>(166)</sup>.

تركزت التصريحات الأمريكية في الشأن الإيراني. وأصبحت الرسائل الأمريكية لإيران كثيفة وتحمل الوعيد. قال الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في كانون الثاني/ يناير 2002، في جلسة مشتركة للكونغرس: "سوف لن تسمح الولايات المتحدة للأنظمة الأكثر خطورة في العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة تدميرا"<sup>(167)</sup>. وكان يقصد هنا بشكل محدد إيران. بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بدأت إدارة بوش تولي اهتماما أكبر للملف الإيراني. استمرت واشنطن بشن حملة دولية-أوروبية-عام 2003، لتكسب تأييدا أوسع في مجلس الأمن لفرض عقوبات اقتصادية صارمة على إيران كخطوات ضغط لتوقف إيران من العمل ببرنامجه النووي. وفي البداية تخوفت كل من بريطاني وفرنسا وألمانيا من أن يزيد التشديد على إيران من تصلبها بعدما أظهرت رغبة في التعامل مع وكالة الطاقة الذرية. ووجدت هذه الأخيرة أن طهران ارتكبت تجاوزات ولكن قبل عشرين عاما. وأكدت الوكالة على عدم وجود دليل على مساعي إيران لامتلاك أسلحة نووية<sup>(168)</sup>. وبقيت إيران تنفي هذه الاتهامات. وقام نائب وزير المالية (الخزانة) الأمريكي ستيفورات ليفي، المسئول عن الوحدة الاقتصادية لمكافحة الإرهاب، بجولة في أوروبا خلال صيف 2003 طالبا من حكوماتها ومؤسساتها التجارية (وعلى الأخص البنوك) بوقف العمل مع إيران وعزلها. يأتي هذا في الوقت الذي كانت فيه تتباين المواقف داخل

166. بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط. مصدر ذكر سابقا.

167. ليبير، روبرت. "عهد جديد في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة". أيلول 2002. (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 18-5-2007)

[www.usinfo.state.gov](http://www.usinfo.state.gov)

168. "أمريكا مرتاحة لتوجيه تحذير إلى إيران". أكتوبر 2002. (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 1-2-2007)

[news.bbc.co.uk](http://news.bbc.co.uk)

أروقة البيت الأبيض. أراد نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني توجيه ضربة عسكرية لإيران بينما فضلت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس الحل الدبلوماسي<sup>(169)</sup>.

وبعد ثلاثة أعوام أوجزت رايس، في تصريح لها، المخالفات التي تقوم بها إيران. وصفتها بأنها تشكل التحدي الأكبر للولايات المتحدة. وأسباب ذلك دعم إيران للحركات المناهضة لإسرائيل، وتدخلها بالشأن العراقي. وسعيها لحيازة أسلحة نووية وتمول الإرهاب. وتمنع التطور الديمقراطي في الشرق الأوسط. ونتيجة الضغوط الأمريكية هذه قررت وكالة الطاقة الذرية إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. مع العلم أن مديرها محمد البرادعي قدم تقريراً يفيد بأن التفويض لم يجد أي اثر لأنشطة نووية عسكرية. وطالبت الأمم المتحدة إيران بوقف أبحاثها النووية حتى وان كانت لأغراض مدنية. لكن إيران تابعت بحوثها<sup>(170)</sup>. ونجد في هذا الموقف الإيراني التصميم على السير قُدماً والتقدم للصعود إلى مرتبة أعلى بين الدول شبه الأطراف.

وتحاول الولايات المتحدة الضغط باستمرار على الصين وروسيا من اجل الاقتراب من مواقفها ودعمها في مجلس الأمن. تُعتبر كل من الدولتين حليفين لإيران نتيجة المصالح المشتركة التي تربطهم بها. ولكن الضغوط الأمريكية كانت تلقى بعض الليونة من قبل روسيا والصين. ومع ذلك بقيت المساحة التي يتحرك بها مجلس الأمن محدودة في فرض العقوبات. وكان مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة جون بولتون، حذر إيران في 30 مارس 2006 من "عواقب مؤلمة". ومن أن الولايات المتحدة ستستخدم كل الوسائل المتاحة لديها ضد إيران ما لم توقف برنامجها النووي. وكتب المراسل العسكري المخضرم سيمور هيرش مقال في مجلة "نيويورك" 2005. قدم فيها إشارات تُعزز قناعة استخدام الخيار العسكري. ونسب هيرش إلى مسئول رفيع المستوى في أجهزة الاستخبارات قوله: "في الخطوة التالية سيكون لدينا الحملة الإيرانية. لقد أعلننا الحرب، والأشهر أينما كان مكانهم سيكونون خصوما لنا. وأضاف أن الحرب ربما لا تكون على هيئة

169. رينولدز، بول. "الولايات المتحدة تزيد من ضغوطها على إيران". مايو 2003 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 3-5-2007)

[news.bbc.co.uk](http://news.bbc.co.uk)

170. "رايس: إيران التحدي الأكبر لواشنطن". مارس 2006 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 3-5-2007)

[news.bbc.co.uk](http://news.bbc.co.uk)

غزو وإنما حملة تقودها الولايات المتحدة على أمل تغيير النظام في إيران وربما تشمل ضربات جوية إذا تطلب الأمر"<sup>(171)</sup>.

وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى إجراء حوار مع إيران بشكل مباشر لأول مرة منذ اندلاع الثورة الإيرانية. النفوذ الإيراني في العراق كبير جدا لذلك أوصت لجنة دراسات العراق<sup>(172)</sup> بإجراء حوار مع سوريا وإيران، لأهمية انعكاس ذلك على الأمن في العراق. رفضت إدارة بوش هذه التوصيات ولكن فيما بعد اجتمع الأمريكيون والسوريون والإيرانيون في مؤتمر لبحث الشأن العراقي. واجتمعوا كذلك في بغداد. وتغير الموقف الأمريكي جاء نتيجة توصيات اللجنة وضغوط مارسها الكونغرس الأمريكي<sup>(173)</sup>. وعقدت سلسلة اجتماعات بين الجانبين الإيراني والأمريكي في جنيف بسويسرا، في محاولة الى خفض درجة التوتر بينهما. وجرت المحادثات تحت رعاية الأمم المتحدة. وكان من أهم المواضيع المطروحة هو الوضع في العراق. تنتهم واشنطن إيران بمحاولة زعزعة الوجود العسكري الأمريكي في العراق. وتتهم طهران واشنطن بالتحريض على ثورة مضادة تُطيح بالحكم الإيراني. وكانت محطة "أي بي سي نيوز" قد أشارت إلى أن بوش سمح للمخابرات الأمريكية في القيام بعمليات سرية داخل إيران من زعزعة النظام. وتشمل حملات دعائية ضد النظام الإيراني وتلاعب بالعملية الإيرانية والتأثير على العمليات المصرفية<sup>(174)</sup>. في حين أن أقوى الأوراق الإيرانية هو امتلاكها لامتداد داخل العراق من خلال الجماعات الشيعية المؤيدة لها والتي على استعداد لتنفيذ أي طلب إيراني.

فتح الحوار والمحادثات مع طهران لم يمنع الولايات المتحدة من استمرارها في الضغط باتجاه فرض المزيد من العقوبات من قبل مجلس الأمن. ولم تتخلى عن نواياها في تسديد ضربات عسكرية لإيران.

171. رينولدز، بول. "هل تستخدم الولايات المتحدة الخيار العسكري ضد إيران؟" مارس 2006 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 3-5-2007) [news.bbc.co.uk](http://news.bbc.co.uk)

172. (لجنة بيكر هاميلتون): شكل الكونغرس الأمريكي هذه اللجنة لمراجعة السياسة الأمريكية في العراق.

173. رينولدز، بول. "واشنطن وطهران والحلقة المفقودة" فبراير 2007 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 3-5-2007) [news.bbc.co.uk](http://news.bbc.co.uk)

174. هاردي، روجر. "إيران والولايات المتحدة: حرب باردة جديدة" يونيو 2007 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 3-5-2007) [news.bbc.co.uk](http://news.bbc.co.uk)

وأثبتت استقالة قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط الأدميرال وليام فالون هذا التوجه العسكري القوي في إدارة بوش. جاءت الاستقالة نتيجة خلافه مع الرئيس بوش حول توجيه ضربة عسكرية إلى إيران (175). فأشارت الاستقالة إلى وجود خلاف بين القيادات العسكرية العليا في القوات المسلحة والبيت الأبيض. وكان فالون قد تولى منصب قائد القيادة الوسطى في الجيش الأمريكي والتي تشمل العراق وأفغانستان، في شهر آذار / مارس 2007. وجاء اعتراضه على القيام بضربة عسكرية صوب إيران نتيجة تقييمه الشامل بعدم تحمل المنطقة أزمة جديدة يقوم بها الجيش الأمريكي. وكان قد صدر تقرير للاستخبارات الأمريكية أفاد أن إيران أوقفت برنامج تطوير الرؤوس النووية في عام 2003. لكن إدارة بوش رفضت القبول بهذه النتائج واستمرت في مخططاتها لكسر شوكة إيران بالمنطقة بشكل كامل. ولكن مع ذلك لم تحدد حتى الآن الطريقة لتحقيق ذلك. فنراها تارة تلجأ إلى مجلس الأمن وتارة أخرى إلى الدبلوماسية والحوار مع طهران. بالتزامن مع إصرار الإدارة الأمريكية عدم استبعاد العمل العسكري. لكن الظروف لم تفسح مجالاً أمام هذا الحل العسكري، الولايات المتحدة تكبدت خسائر مادية وبشرية فادحة في العراق وأفغانستان. هذا إضافة إلى عدم ثقة الولايات المتحدة من نجاح ضربتها في حال وجهتها ضد إيران إضافة إلى ذلك التخوف من انعكاسات العمل العسكري ضد إيران على منطقة الشرق الأوسط مما يدفع المنطقة إلى مزيد من عدم الاستقرار.

175. "استقالة قائد القوات الأمريكية وليم فالون". مارس 2008 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 14-3-2008)



## الاستنتاجات:

النفط هو الدافع والمحرك الفعلي للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. فتقوم الولايات المتحدة بإقامة أحلاف وإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة لتأمين تدفق النفط وحماية طرق امدادته من أي اعتداء إقليمي أو خارجي. ومن أجل تحقيق تلك الغايات تعمل على إبقاء الدول في منطقة الشرق الأوسط في تبعية دائمة نحوها، والحيلولة دون بروز قوة إقليمية تهدد مصالحها الإستراتيجية . قسمت النظرية الاعتمادية العالم إلى دول مركز وهي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، ودول أطراف وهي باقي دول العالم. وجاء بعد ذلك امانويل وولرشتاين وطبق النظرية الاعتمادية ولكن بإضافة هامة جدا وهي وجود تصنيف لمجموعة دولية ثالثة هي شبه الأطراف، وهي أكثر تطورا من الأطراف وأقل تطورا من المركز. وقد تعمل الدول الأطراف على التقدم عسكريا واقتصاديا فتصبح في منزلة أعلى بين الدول شبه الأطراف والاستمرار في التقدم لتصل إلى المركز أو أن تعود بسبب مؤثرات داخلية وخارجية إلى الأطراف.

إضافة وولرشتاين مقنعة أكثر مما طرحته الاعتمادية بشكل أساسي. فمن المنطق ان تكون هناك مرحلة انتقالية للدول يمروا بها في حال تطورهم وصعودهم إلى المركز. ولكن ما لا أتفق فيه مع وولرشتاين هو اعتباره للعربية السعودية وإيران وكندا والصين في موقع الدول شبه الأطراف. فحسب رأيي فان العربية السعودية رغم الأموال الطائلة التي تتمتع بها بسبب امتلاكها للنفط بكميات كبيرة وحوزتها على أسلحة متقدمة من الولايات المتحدة إلا أنها لا زالت في الأطراف. فأموالها لم تساهم في زيادة قوة الدولة الاقتصادية وإنما يتم استثمارها في الولايات المتحدة. كما تعتبر العربية السعودية سوقا استهلاكيا بالدرجة الأولى للمنتجات الأمريكية. أما في موضوع الأسلحة فان السعوديين ليس لديهم المقدرة على استخدام تلك الأسلحة التي يتم الإشراف عليها من قبل العسكر الأمريكيين أنفسهم المتواجدين في القواعد العسكرية الأمريكية المقامة فوق الأراضي السعودية. فلا تحاول العربية السعودية استغلال ما لديها للتحول من موقع الهامش إلى شبه

الأطراف واحكمت نفسها في علاقات تكون فيها تابعة للرغبة الأمريكية مع إبقاء لنفسها مساحة بسيطة للتحرك لتظهر للعالم العربي بشكل خاص أن لديها حرية التصرف خصوصا فيما يختص بالنفط. وفيما

يختص بإيران فإنها تحاول برغبات حقيقية الصعود نحو الدول شبه الأطراف عن طريق محاولاتها الحثيثة في الحصول على السلاح النووي، وفي حال تم ذلك سيكون أمامها فرص حقيقية للوصول إلى المركز. صنف وولرشتاين تلك الدول في منزلة الدول شبه الأطراف خلال سبعينيات القرن العشرين ومستجدات كثيرة طرأت خلال تلك السنوات فكندا أصبحت في المركز والصين أقرب ما تكون للوصول إليه. وهناك مسألة أخرى لا أتفق فيها مع وولرشتاين وهي أن الفرص أمام دول شبه الأطراف للوصول إلى المركز تكون فقط في حال انتهت قوة الدول في المركز وكذلك ضعفت دول منافسة موجودة في شبه الأطراف. وأكبر دليل على عدم صحة ذلك هو وصول دول جديدة إلى المركز كحال كندا دون انتهاء قوة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان. فالمركز يتسع لدول أخرى بجانب الدول التي وصلت إليه سابقا. تطبيق وولرشتاين بحاجة إلى تغيير ليتناسب مع المستجدات الدولية التي تفرض نفسها في النظام الدولي. وقضية أخرى تعاني منها النظرية الاعتمادية والولرشتاينية وهي القدم في كتابتها فلا يوجد تجديد. وباتت مهمشة لا تؤخذ بالحسبان في التحليلات الجديدة للعلاقات الدولية. وذلك رُغم القدرة العالية التي تتمتع بها أسسها للتحليل كما رأينا في الفصول التي مرت علينا. وغياب التجديد أدى إلى عدم وجود أمثلة معاصرة تطبق النظرية عليها. ومن أهم التعديلات التي يجب أن تجري عليها هو أن دول المركز تستعد لاستقبال لاعبين جدد مثل الصين الموجودة ضمن دول شبه الأطراف الأكثر تقدما. وتقترب أكثر فأكثر للدخول إلى المركز.

تتمتع الولايات المتحدة بموقع الأقوى في المركز وكما ذكرت سابقا فإنها تريد السيطرة على نفط الخليج. ومن أجل تحقيق ذلك تقوم باستخدام مختلف الوسائل السياسية الدبلوماسية والعسكرية للحيلولة دون صعود دولة من الدول الأطراف إلى الدول شبه الأطراف كي لا تشكل تهديد لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة. ونجد أن تعامل الولايات المتحدة كان بشكل مختلف مع دول هذه الدراسة وهم العراق وإيران والعربية السعودية. حاول العراق من خلال اجتياحه للكويت وامتلاكه للنووي السيطرة على الخليج أي تجاوز الخطوط الحمراء

الأمريكية التي يمنع الاقتراب منها. عالجت الولايات المتحدة المسألة العراقية باستخدام قوة عسكرية كبيرة شكلت ضربة قاصمة للنظام البعثي بقيادة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين. ضربات جعلت العراق يتراجع عن خطواته التي بدأها للاقتراب من شبه الأطراف بل أوصلته كذلك إلى أدنى مستوى من بين الدول الأطراف.

الوضع مع العربية السعودية مختلف. اختارت الولايات المتحدة أن تعقد تحالفا مع العربية السعودية لكن تسيطر عليه الهيمنة الأمريكية. العربية السعودية لم تحاول بشكل جدي التحرك للصعود نحو الدول شبه الأطراف. الطبقة الحاكمة السعودية ينصب جل اهتمامها في البقاء على رأس الحكم، والتمتع بالأموال الطائلة التي تجنيها الدولة من النفط. وتسمح للولايات المتحدة بالتواجد عسكريا فوق أراضيها أي في قلب الخليج. وفي حال أردنا مقارنة هذا التحالف مع التحالف المبرم بين الولايات المتحدة وإسرائيل فإننا سنجد أن التحالف السعودي الأمريكي تخيم عليه التبعية السعودية الكبيرة للقرار الأمريكي. وأن مصلحة العلاقة الأمريكية الإسرائيلية تأتي في مرتبة أعلى بكثير من تلك المرتبطة مع السعودية. فالعديد من صفقات الأسلحة التي سعت وراءها السعودية للحصول عليها من الولايات المتحدة تم إيقافها وتعطيلها من قبل اللوبي الصهيوني المتواجد في الولايات المتحدة ومن الموالين لإسرائيل هناك وكذلك من الحكومة الإسرائيلية ذاتها.

وتبقى القضية الشائكة الحالية إيران. فإيران تحاول بقوة الصعود نحو الدول شبه الأطراف عن طريق امتلاكها للسلاح النووي، وبذلك تشكل خطرا وتهديدا حقيقيا للمصالح الأمريكية. الولايات المتحدة لم تحسم بعد الطريقة التي ستتعامل بها مع الملف الإيراني، فنجدها أحيانا تتوعد باستخدام القوة العسكرية وبالتالي حسم هذا الملف بذات الطريقة التي حسم بها الملف العراقي. ونجدها في أحيان أخرى تحاول سلوك المسلك الدبلوماسي السياسي. العلاقة الإيرانية الأمريكية مرت بمراحل عديدة وصفت بعضها بالتحالفية وبعضها بالآخر بالعدالية. فالعلاقات الأمريكية مع دول الشرق الأوسط يحكمها بشكل اساسي المصلحة الأمريكية في المنطقة. أتمنى أن تكون هذه الدراسة قد نجحت في إعادة إحياء نظرية هامة جدا. وساهمت في إدخال بعض التعديلات عليها.

## قائمة المراجع العربية:

أبو خليل، أسعد. (2003). الحرب الأمريكية الجديدة ضد "الإرهاب". ترجمة: ميرفت أبو خليل: دار الآداب.

أمين، سمير. (1985). أزمة المجتمع العربي. القاهرة: دار المستقبل العربي.

بجك، باسيل يوسف. (2006). العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

برجاس، حافظ. (2000). الصراع الدولي على النفط العربي. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام.

"بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط". (2004). ترجمة وتقديم: إبراهيم الجهماني، تقرير

بني صدر، أبو الحسن. (1980). النفط والسيطرة. ترجمة: فاضل رسول. بيروت: دار الكلمة للنشر.

بيضون، توفيق سعيد. (1988). الاقتصاد السياسي الحديث. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

"توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط". (1995). ترجمة: محمود الخطيب؛ إعداد: جواد الحمد. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

توماس، بريسون. (1985). العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط (1784-1975). دمشق: دار طلاس.

- التنير، سمير. (1981). **مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي**. بيروت: معهد الإنماء العربي.
- ثابت، عمرو. (2001). "الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي". دراسات عالمية، ع.41. ص115-125.
- جوز الثالث، جريجوري. (2003). **السياسة الأمريكية اتجاه العراق**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- الخالدي، رشيد. (2004). **الحرب أصبحت أكثر خطراً**. ترجمة وتقديم: مازن الحسيني. رام الله: دار البيرق العربي للنشر والتوزيع.
- دالدر، ايفوونيكول نيسوتو. (2006). **هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير**. بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون.
- دريفوس، روبرت. (2004). **البتروول: الرغبة الملحة لثلاثين عاما**. ترجمة وتقديم: مازن الحسيني. رام الله: دار البيرق العربي للنشر والتوزيع.
- دوران، مايكل. وفريد زكريا. (2005). **ملفات أمريكية ساخنة السعودية، حزب الله**. ترجمة: يوسف الجهماني. بيروت: دار الكنوز الأدبية للطباعة والنشر والتوزيع.
- الدوري، محمد. (2004). **اللعبة انتهت: من الأمم المتحدة إلى العراق محتلا**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- رانتير، ميشيل. وآخرون. (2003). **ضد الحرب في العراق**. ترجمة: إبراهيم الشهابي؛ تحرير: غريغ روجيرو. دمشق: دار الفكر.
- الرشيد، مضاي. (2002). **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**. بيروت: دار الساقى

سامبسون، أنتوني. (1976). *الشقيقات السبع*. ترجمة: سامي هاشم. بيروت: معهد الإنماء العربي.

سامور، جاري. (2006). *مواجهة التحدي النووي الإيراني*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

السّمّاك، محمد. (1991). *إستراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة*. بيروت: مركز الدراسات والبحوث والتوثيق.

شكر، زهير. (1985). *السياسة الأمريكية في الخليج العربي* "مبدأ كارتر". بيروت: معهد الإنماء العربي.

شير، كريستوف. (2004). *عشرة أكاذيب مريعة قيلت لنا عن العراق*. ترجمة وتقديم: مازن الحسيني. رام الله: دار البيرق العربي للنشر والتوزيع.

عتريسي، طلال. (2006). *الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية*. بيروت: دار الساقي.

العز، غسان. (2000). *سياسات القوى: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى*. بيروت: مركز الدراسات الاستشارية والبحوث والتوثيق.

عكاوي، ديب. (2002). *القانون الدولي العام*. عكا: مؤسسة الأسوار.

قناوى، سليمان. (2001). *البتترول وأمريكا: مغامرة المال والقوة والسياسة*. القاهرة: مكتبة الشروق.

كامل، عثمان. (2003). "المواجهة الأمريكية المحتملة تجاه إيران والدور الجديد للعراق". الدفاع. ع. 114، ص. 92-107.

المجدوب، طه. (2001). **الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط**. القاهرة: مكتبة الشروق.

مجموعة الرئاسة للدراسات (معهد واشنطن). دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع.

مجموعة من الباحثين. (1982). **السياسة الأمريكية والعرب**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ميرشيمر، جون ج. (سبتمبر 2002). "مستقبل سياسة التهدة الأمريكية". **الثقافة العالمية**، ترجمة: شادي عمران بطاح؛ مراجعة: محمد الأسعد. ع. 114، ص. 92-107.

نبلوك، تيم. (2001). **العقوبات والمنبوذين في الشرق الأوسط: العراق-ليبيا-السودان**. بيروت: مركز دراسات الوحدة.

النعيمي، عبد الرحمن. (1994). **الصراع على الخليج العربي**. بيروت: دار الكنوز.

"النفط العراقي". (1973). دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم. وزارة الإعلام. الجمهورية العراقية.

هالينان، كون. (2004). **تغيير النظام واحتياطي البترول**. ترجمة وتقديم: مازن الحسيني. رام الله: دار البيرق العربي للنشر والتوزيع.

وودوارد، بوب. (2004). **حرب بوش**. ترجمة: حسين عبد الواحد. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

### المراجع الالكترونية:

"استقالة قائد القوات الأمريكية وليم فالون". مارس 2008 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2008-3-14)

[news.bbc.co.uk](http://news.bbc.co.uk)

"أمريكا مرتاحة لتوجيه تحذير إلى إيران". أكتوبر 2002. (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2007-2-1)

[news.bbc.co.uk](http://news.bbc.co.uk)

باكير، علي. تحليلات. "المصالح الأمريكية في العراق". 17 مايو 2006. (نسخة الكترونية).  
[www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

"رايس: إيران التحدي الأكبر لواشنطن". مارس 2006 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2007-3-5)

[news.bbc.co.uk](http://news.bbc.co.uk)

رينولدز، بول. "واشنطن وطهران والحلقة المفقودة". فبراير 2007 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2007-3-5)

[news.bbc.co.uk](http://news.bbc.co.uk)

رينولدز، بول. "الولايات المتحدة تزيد من ضغوطها على إيران". مايو 2003 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2007-3-5)

[news.bbc.co.uk](http://news.bbc.co.uk)

رينولدز، بول. "هل تستخدم الولايات المتحدة الخيار العسكري ضد إيران؟". مارس 2006 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2007-3-5)

[news.bbc.co.uk](http://news.bbc.co.uk)

ليبر، روبرت. "عهد جديد في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة". أيلول 2002. (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2007-5-18)

[www.usinfo.state.gov](http://www.usinfo.state.gov)

هاردي، روجر. "إيران والولايات المتحدة: حرب باردة جديدة". يونيو 2007 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2007-3-5)

[news.bbc.co.uk](http://news.bbc.co.uk)



المراجع الانجليزية:

Colins,John.and Clyde Mark.(1975)."Oil Fields as Military Objectives, A Feasibility Study".Washington:Government Printing Office.

Cordesman,Anthony.(1997).**Saudi Arabia: Guarding the Desert Kingdom**. Boulder: West view Press.

Dos Santos,Theotonio.(1971).”The structure of Dependence”.Boston:Peter Sargent.

Francis,Micheal.(1985)."Dependency,Fad and Fact".Editor:Micheal noval.Washington D.C: American Enterprise Institute.

Grayson,Benson.(1982).Saudi-American Relations.Washington:University Press of America.

Gunder Frank,Andre.(1972)."The Development of Underdevelopment". New York:Anchor Books.

Halliday,Fred.(1974).Arabia Without Sultans.London:Penguin.

Lafeber,Walter.(1994).**The American Age:United States Foreign Policy at Home and abroad**.New York:W.W.Norton.

"Middle east Petroleum Information Report".31 August 1994.No:20.

Novak,Micheal.(1985).**Latin America:Dependency or Interdependence?**.Washington D.C:American Enterprise Institute.

Tea'treault,Mary Ann.(1986).**Dependency Theory and the Return of High Politics**.New York:Green wood Press.

Woodward,Bob.(1993).**Veil:The Secret of the CIA,1981-1987**.New York:Simon and Schuster.

Yergin,Daniel.(1991).**The Prize:The Epic Quest for Oil,Money,and Power**.New York:Simon and Schuster.

المصادر الالكترونية باللغة الانجليزية:

Baran,Paul.(1957)."The political Economy of Growth".(Electronic version).(Retrieved 6 January 2008,from <http://www.economyprofessor.com/economictheories/dependency-theory.php>)

Chase-Dunn,C.and Thomas D.Hall."Rise and Demise: Comparing world-systems".Boulder,Co:Westview Press.(Electronic version).(Retrieved 15 January 2008,from <http://www.irows.ucr.edu>).

Ferraro,Vincent.Dependency Theory:An Introduction.July 1996(Electronic version).(Retrieved 15 November 2007,from <http://www.mtholyoke.edu>)